

٣٠١

الوحي

جامعية - فكرية - ثقافية
www.al-waie.org

- ١ ثورات العرب بين نزعته الخلاص
- ٢ والبدائل الهجينة (٢٨)
- ٣ غليون في الميزان (٣٢)
- ٤ أن أوان الإسلام، وبدأ عصر الخلافة من جديد (٣٧)
- ٥ قاعدة الذهب: نحو مستقبل نقد عالمي جديد (١٥)



حزب التحرير: ميثاق الأمة (ميثاق الخلافة الراشدة الثانية) (٧)

السنة السادسة والعشرون صفر ١٤٣٣هـ، كانون الثاني ٢٠١٢م

الوعي

جامعية - فكرية - ثقافية
www.al-waie.org

محتويات العدد:
العدد ٣٠١
السنة السادسة والعشرون - العدد ٣٠١
صفر ١٤٣٣ هـ - كانون الثاني ٢٠١٢ م

- كلمة الوعي:

- ٣ سوريا ومسيرة الخلاص
٨ - ميثاق الأمة (ميثاق الخلافة الراشدة الثانية) (٣)
١٥ - قاعدة الذهب: نحو مستقبل نقدي عالمي مستقر
٢١ - اليورو.. هل يصمد أمام الأعاصير؟
٢٨ - ثورات العرب بين نزعة الخلاص والبدائل الهجينة
٣٢ - التغيير في سوريا: غليون في الميزان
..... - لقد آن أوان الإسلام، فقد استغلظ واستوى على سوقه،
٣٧ وبدأ عصر الخلافة من جديد
٤٠ - أخبار المسلمين في العالم
..... - مع القرآن: إعجاز القرآن
٤٧
..... - رياض الجنة: دعوات الرسول.. (٢)
..... دعوة الرسول ﷺ لخالد بن سعيد بن العاص
٥١ - استراتيجيات الإعلام العشر للتأثير في الرأي العام
..... - كلمة أخيرة:
..... ٥٢ مميزات نظام الحكم في الإسلام

إلى السادة الكتاب:

- يجوز إعادة نشر المواضيع التي تظهر في "الوعي" دون إذن مسبق على أن تذكر كمصدر.
- لا تقبل "الوعي" إلا المواضيع التي لم يسبق نشرها وإلا فعلى الكاتب ذكر المصدر.
- لـ "الوعي" حق تصحيح المواضيع المرسلّة، وهي غير ملزمة بإعادة المواضيع التي لم تقبل للنشر.
- نرجو ترفيق جميع الآيات القرآنية ووضع خط تحتها وتحت الأحاديث النبوية الواردة في المقالات وتخريجها.

ثمن النسخة:

لبنان	: ١٠٠٠ ل.ل.
ألمانيا	: ١ يورو
أميركا	: ٢,٥ دولار أميركي
كندا	: ٢,٥ دولار كندي
أستراليا	: ٢,٥ دولار أسترالي
بريطانيا	: ١ جنيه إسترليني
السويد	: ١٥ كورون سويدي
الدانمرك	: ١٥ كورون دانمركي
بلجيكا	: ١ يورو
سويسرا	: ٢ فرنك سويسري
النمسا	: ١ يورو
باكستان	: ١ دولار أميركي
تركيا	: ١ دولار أميركي
اليمن	: ٤٠ ريال

لإرسال مواضيع للمجلة:

subjects@al-waie.org

للمراسلة:

info@al-waie.org

سوريا ومسيرة الخلاص

سياقات الثورة

كسر الشعب السوري أخيراً جدار الصمت وأسقط حاجز الخوف وثار على نظام الطاغية الطائفي المقيت، وباتت لا تغيب صور المظاهرات عن شاشات التلفاز مصحوبة بأصوات الرصاص بل والمدافع التي توجهها أعتى آلة قمع عرفها الشرق الأوسط في العقود الخمسة الماضية، وصور الدبابات التي لا تكاد تخرج من مدينة حتى تجتاح مدينة أخرى، ولا تغادر حياً إلا لتقتحم حياً آخر. ولكن أبشع ما تحمله القنوات الفضائية هو أخبار قتل المتظاهرين السلميين الذي لم يتوقف طيلة الشهور التسعة الماضية، يصيب الأطفال والنساء كما يصيب الرجال. ولكن ما يثلج الصدر هو صمود الثائرين رغم استمرار تدفق هذه الدماء البريئة، وشعاراتهم التي تنم عن عمق المشاعر الصادقة التي تنشد الخلاص من الظلم والظلام إلى جانب مفاهيم الأعماق الإسلامية المختزنة في نفوسهم.

إلا أن هذه الثورة ظهرت بلا قائد ولا رائد سوى ما تصنعه وتقدمه وسائل الإعلام الخليجية لها من شخصيات وأحزاب. ومن المعروف أن دول الخليج مرتبطة بسياسات بريطانيا، تلك التي تتعاون سوية مع فرنسا في استثمار هذه الثورة لتتالا من النظام الأسدي الذي قضى على نفوذهما في الداخل وحجمه في لبنان، كما أزعجهما في غالب دول المنطقة لصالح أميركا منذ أن اختار حافظ الأسد أن يسير في ركابها. ولذلك تحاول بريطانيا وفرنسا السعي إلى التأثير على الثورة وتوجيهها بحسب مشاريعهما، ولضمان استعادة نفوذهما المهذور في سوريا في حالة نجاح الثورة جزئياً أو كلياً. ولطالما تحينت بريطانيا وفرنسا الفرص للانقضاض على النظام السوري بغية إسقاطه، وقد برز هذا للعيان إبان اغتيال رفيق الحريري في لبنان عام ٢٠٠٥م.

الصراعات الطائفية

يتميز المجتمع في سوريا بتنوعه العرقي والطائفي كغالب بلاد الشام، حيث يضم عرباً وكرداً وأشوراً وأرمن وتركماني كما يضم العلويين والدروز والإسماعيليين والنصارى إلى جانب أغلبية ساحقة من السنة. إلا أن هذا التنوع لم يمثل مشكلة في تاريخ سوريا فضلاً عن المنطقة منذ أن أصبحت جزءاً من دار الإسلام، بل عاشت جميعها في وئام واستقرار وسلام، إلا في حالات استثنائية وقع أغلبها بفعل دسائس الدول الأوروبية في فترة ضعف مرت بها الدولة العثمانية،

على نحو ما وقع بين الدروز والنصارى في جبل لبنان عام ١٨٦٠م. ويوم ثار الشعب السوري ضد الاحتلال الفرنسي كانت قيادة الثورة من مختلف القوميات والطوائف. ولم يظهر الفرز الطائفي في المجتمع سوى في العقود القليلة الماضية على يد حافظ الأسد الذي انتهج سياسة إقصائية تمييزية طائفية بعد انقلابه على رفاقه القدامى واستلامه الحكم في سياق «الحركة التصحيحية» ظناً منه أن الطائفية هي السبيل الوحيد لإبقاء هيمنته على الدولة، فأقصى أهل السنة وهم الأكثرية من المناصب الحساسة، وصمم دستوراً جديداً يضمن له الاستمرار بالحكم دون غيره، ونصب حزب البعث قائداً سورياً للمجتمع والدولة، ليحكم قبضته على زمام الأمور من خلال الحزب والدستور اللذين لم تكن لهما أية قيمة فعلية سوى ما يمنحه هو إياهما. ولذلك تمكن من توريث الحكم لابنه بشار بيسر وسهولة، رغم أن سوريا دولة جمهورية، ورغم كراهية الشعب لهذا النظام بسبب مجازره البشعة في حماة وتدمر وغيرها، إلى جانب استثناء الفساد والظلم والاستبداد لديه، واستئثار زمرة ضيقة من الأراذل معه بالسلطة والثروة.

المظلة الدولية

في ظل الصراع الدولي بين الاتحاد السوفياتي وأميركا وأوروبا العجوز، اختار حافظ الأسد أن يسير في ركاب أميركا كي يضمن لنظامه غطاءً سياسياً دولياً، يمكنه من تأمين نفسه محلياً وإقليمياً، وبالتالي يحتفظ بالسلطة في سوريا ونفوذ قوي في المنطقة. وقد ظهرت ثمار ارتباطه بالقطب الأميركي من خلال مشاركة النظام في مسرحية حرب تشرين «التحريرية» عام ١٩٧٣م والتي سعت أميركا من خلالها إلى تسخين الجبهات العسكرية لتحريك عملية السلام بعد تعنت من قبل الرأي العام والساسة (الإسرائيليين)، والتي أنتجت اتفاقية كامب ديفيد لاحقاً، كما تجلت علاقة النظام بأميركا بشكل أوضح من خلال مساعدتها بشكل مباشر في حربها ضد العراق عام ١٩٩١م وصولاً إلى التصاقها بها فيما سمي الحرب الأميركية على الإرهاب، فضلاً عن تحجيم خصوم أميركا في لبنان إبان سيطرته عليه وعبر دعم العملية السياسية الأميركية في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين. ولزيادة حماية النظام وضمان عدم تهديده، قام النظام السوري بتأمين جانب (إسرائيل) على الصعيد المحلي بعد أن سلم لها الجولان في حرب ١٩٦٧م ومنع أي عمل عسكري يؤرقها على تلك الجبهة لعقود طويلة.

تداعيات السقوط

استناداً إلى علاقات النظام السوري المتشابكة والمعقدة مع لبنان وفلسطين والعراق وإيران وتركيا، فإن إضعافه فضلاً عن إسقاطه سيعني تأثر المنطقة بشكل تلقائي، بخاصة أنه معول عليه أميركياً متابعة ملفات وتنفيذ مخططات معينة سواء فيما يتعلق بملف التسوية مع (إسرائيل) أو على نحو ما جاء في توصيات بيكر- هاميلتون بخصوص انسحاب القوات الأميركية من العراق وتخويل إيران وسوريا ضمان مصالحها هناك. لهذا فإن سقوط النظام السوري سيكون له تأثير على المخططات الأميركية مباشرة، وبالتالي ستكون له أصداء إقليمية، على خلاف ما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن، بل وعلى نحو أكبر من سقوط نظام صدام حسين في العراق تحت مجنزرات الجيش الأميركي، ذلك أن النظام العراقي آنذاك كان قد فقد تأثيره في المنطقة من حوله بالتدريج ابتداء من انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، مروراً بحرب عاصفة الصحراء، وانتهاءً بمحاصرته وتهميشه وتهشيمه على مدار ١٣ سنة.

الموقف الأميركي

سعت أميركا بجد منذ هبت رياح التغيير في المنطقة العربية إلى البحث عن بدائل شكلية للنظم المرتبطة بها، والتي رعتها ودعمتها عقوداً من الزمان مقابل الحفاظ على استقرار مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة. فكان البديل لمبارك في مصر جاهزاً، حيث يمثل الجيش المصري العمود الفقري للنفوذ الأميركي، ولذلك خولت المجلس الأعلى للقوات المسلحة صلاحيات مبارك بعد أن أصبح عبئاً عليها، فألقت جانباً بعد ١٨ يوماً فقط، لتضمن مصالحها ونفوذها. ولكن الأمر ليس بهذه السهولة في سوريا، حيث يكاد نفوذ أميركا يكون محصوراً في قمة هرم النظام وفي المؤسسة الأمنية المخبرانية دون نفوذ مباشر مستقل لها في الجيش كمؤسسة عسكرية مرتبطة بها كما هو الحال في باكستان ومصر. وبالتالي يضع هذا أميركا في موقع حرج، إذ لا إمكان لإحداث تغيير بيسر في سوريا (ولو على صعيد الشكل) من غير أن يتأثر النظام برمته. وهو ما يفسر تلكؤ أميركا في ممارسة ضغوط حقيقية على الأسد للتنحي، كما فعلت مع غيره، رغم وحشية ودموية النظام السوري في تعامله مع الشعب الذي يطالب بإسقاطه ليل نهار.

وتحاول أميركا إرجاء سقوط النظام قدر المستطاع، ولذلك فهي تغطيه دولياً من خلال تعطيل محاولات أوروبا الدؤوبة لإقحام المؤسسات الدولية في الشأن السوري على غرار ما حصل في ليبيا. يعينها في ذلك كل من مواقف الصين وروسيا بما لهم من وضع في مجلس الأمن، وذلك لتقاطع مصالحهم مع

السياسة الأميركية في هذا الشأن. ولو أرادت أميركا شراء صمتهما بل والتصويت لصالح تدخل دولي بدل الفيتو لتمكنت من ذلك، لحجم العلاقات المتشابكة بينهم وللحفاظ على مصالحهم الكبيرة معها (الصين أكبر دائن خارجي لأميركا في العالم)، كما أن لأميركا قدرات على ابتزازهما في قضايا اقتصادية وسياسية وإنسانية. أضف إلى هذا بأن الصين وروسيا تفتقدان لأي نفوذ ذي شأن في منطقة الشرق الأوسط، حيث تقتسم كل من أميركا وأوروبا النفوذ فيه، ولذلك يصعب تفسير اقترام الصين وروسيا للشأن السياسي في هذه المنطقة في ظل هذا الواقع، سوى بأنهما تخدمان مصالحهما في سياق خدمة مصالح أميركا كون النظام السوري يسير أصلاً في ركابها.

وهكذا تشير الإجراءات المتخذة أميركياً إلى محاولات احتواء الأزمة في سوريا قدر الإمكان، سواء من خلال إعلانها منذ وقت مبكر بأنها لن تستنسخ السيناريو الليبي هناك، بل وتكرارها هذا كلما احتاج الأمر، ما يعني إطلاق يد النظام لمعالجة الوضع داخلياً والسير في مسيرة الإصلاحات الشكلىة المتعسرة، إضافة للدور التركي المشبوه الذي يتوقف عند تصريحات جوفاء، والذي لا يتوقع أن يصبح فاعلاً بجد إلا عندما يدرك صاحب القرار في السياسة التركية أن النظام السوري بات آيلاً فعلاً للسقوط، فيتدخل حينها بشكل أو بآخر للمشاركة في صناعة البديل. إضافة إلى المهل المتمددة (المطمطة) التي تسوقها الجامعة العربية بمبادراتها وبروتوكولاتها الفارغة. مع العلم بأن دول الخليج تحاول قدر المستطاع (في ظل ضعف النظام المصري وانشغاله واستهداف النظام السوري، وتغريد السعودية في سرب بريطانيا) أن تدفع الجامعة جاهدة تجاه تصعيد الوضع مع النظام السوري خدمة لبريطانيا، وليس حرصاً على حرية وسلامة واستقرار سوريا كما تدعي، ولو كان هذا الادعاء صحيحاً لبادرت إلى احتضان شعوبها، وليس سحقها كما يجري في البحرين أو السعودية نفسها، فخيركم خيركم لأهله.

مسيرة الخلاص

تمر الثورة في سوريا في مخاض شرس تتنازعها فيه ثلاثة مسارات، الأول: عملية الاحتواء الأميركية من خلال إجراء عملية إصلاحية شكلية من خلال النظام نفسه (إلغاء قانون الطوارئ، دستور جديد، حكومة وحدة وطنية، إلغاء البند الدستوري المتعلق بقيادة حزب البعث... إلخ) مما يمنح أميركا وقتاً وطاقة لترتيب أوراقها بما لا يؤثر على مخططاتها في المنطقة، ولهذا فإنها ما فتئت تمرر رسالة تهديد ضمنية من خلال تصريحاتها بأن مخاطر سقوط النظام وتداعياته ستشمل المنطقة، وبأن حرباً طائفية ستشتعل فيها، وهو ما دأب على

ترديده النظام السوري وكذلك كافة أبواقه وأدواته. الثاني: التدويل وهو ما تدفع أوروبا إليه بقوة، وهو ما أكده نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية حيث صرح علانية بأنه رفض طلباً أوروبياً لإرسال الملف السوري إلى مجلس الأمن تقدم به إليه وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أثناء لقائه معهم في بروكسل في ٢٠١١/١٢/١م يعني - إذا ما نجحت محاولاتهم تلك - دخول النظام السوري في مواجهة مع ما يسمى بالمجتمع الدولي، حينها ستسارع بريطانيا وفرنسا إلى فرض حظر جوي على الأجواء السورية وخلق منطقة عازلة في مواقع حدودية لتتمكن من إشعال ثورة مسلحة من خلال مساندة بعض دول الجوار. وهذا التمايز بين الموقفين الأوروبي والأميركي واضح جداً فيما نقلته جريدة الرأي الكويتية في ٢٠١١/٠٩/٢٥م من تفاصيل اللقاء الذي جمع الأسد وعدداً من أعضاء الجالية السورية في الكويت الذين التقاهم في ٢٠١١/٨/٢٩م، والذي أشاد فيه الأسد بالموقف الأميركي معتبراً أنه إيجابي جداً، وأعرب فيه عن ارتياحه من موقف الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون على عكس الموقف الأوروبي الذي اعتبره متشدداً جداً. الثالث: هو يقظة الجيش والتحامه مع الشعب في مواجهة حاسمة مع النظام واستئصاله، عندها ستسقط كافة مخططات الدول الكبرى، ولن تقوى على التدخل لحماية هذا النظام البائس، بعدما ظهر للعالم بأكمله فظاعة جرائمه وبشاعته ومدى احتقاره لشعبه. فهل تتحرر دمشق من هيمنة أميركا عليها وتتخلص من قبضة العصابة الحاكمة وتناى بنفسها عن خيار التدويل، فتختار مسار التحرر والاستقلال الحقيقي لها وللمنطقة بأسرها، بحكم موقعها وتاريخها والمأمول منها، وكونها مركز الثقل في بلاد الشام. نأمل هذا ونرجوه، وندعو الله تعالى أن يوفق أهل الصدق والإيمان والحنكة والحكمة والدراية لتحقيقه. لكن هذا المسار لا يمكن أن يتم ولن يتأتى تنفيذه بحال إلا من خلال التصور الإسلامي للقضية برمتها. فالخلاص من الطغمة الحاكمة في سوريا والاستعداد للتضحية بالغالي والنفيس لن يستقيم ما لم يكن الإسلام حاضراً في نفوس الثائرين، وما لم يدرك الثوار أنها قضية أمة، وليست مسألة سورية فحسب، وأن الحل بالتالي لا يمكن إلا أن يكون كاملاً بالإسلام ولرفع راية الإسلام، ولحمل رسالة الإسلام، لتقديم النموذج الصحيح الذي يحيي الأمة ويرسم طريق الخلاص للبشرية، فهل من مجيب؟ قال تعالى: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ □

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب التحرير: ميثاق الأمة (ميثاق الخلافة الراشدة الثانية) (٣)

يعلن اليوم في الدول العربية التي حدثت وتحديث فيها ثورات كمصر وليبيا وسوريا عن الدعوة إلى إعداد مسودات دستور أو ما يعرف بـ «الميثاق» الذي يشكل عادة مجموعة القواعد الفكرية التي تتخذ مصدراً للدستور والقوانين، وفي هذه الدعوة إعلان بفشل الدستور القديم في حل مشاكل الناس في المجتمع... ويلاحظ أن يد الغرب الي وضعت الدستور القديم تريد أن تلعب لعبتها في إجراء تغييرات شكلية لا جذرية عن طريق توجيه هذه الدول التي ما تزال قابضة على دفتها لتبني دستور جديد لا يختلف عن سابقه من حيث استسقائه من التوجه الفكري للغرب.

وحزب التحرير كعادته، كان سباقاً في هذا الأمر؛ إذ أصدر في ١٥ ربيع الآخر ١٤١٠هـ الموافق ١٤/١١/١٩٨٩م «ميثاق الأمة» وهو الذي سيكون ميثاق دولة الخلافة الراشدة الثانية إن شاء الله تعالى، ذلك المشروع العتيد الذي أصبحت الأمة تنتظر خلاصها فيه...

ونحن في مجلة الوعي رأينا أن ننشر بعض ما جاء فيه ليكون هو الخط المستقيم الذي يجب أن يقارنوا به الخطوط العوج من المسودات التي تصدر من هنا وهناك، وفي أحيان من جهات تدعي أن مشروعها إسلامي، ليتبينوا مدى بعد هؤلاء عن النبع الصافي للإسلام.

نظام الحكم

— يقوم نظام الحكم على أربع قواعد هي: أ — السيادة للشرع، لا للشعب. ب — السلطان للأمة. ج — نصب خليفة واحد فرض على المسلمين. د — للخليفة وحده حق تبني الأحكام الشرعية، فهو الذي يسن الدستور وسائر القوانين. أما أن السيادة للشرع وليس للشعب كما تنص على ذلك الدساتير الديمقراطية فذلك أن الأمة الإسلامية ليست مسيرة بإرادتها، تفعل ما تريد، بل هي مسيرة بأوامر الله ونواهيها، فهي خاضعة للشرع، ومن هنا كانت السيادة للشرع. وأما قاعدة السلطان للأمة فمأخوذة من جعل الشرع نصب الخليفة من قبل الأمة، ومن جعله يأخذ السلطان بالبيعة، وأما القاعدة الثالثة فإن فرضية

نصب الخليفة ثابتة في الحديث الشريف، قال ﷺ: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة فقد مات ميتة جاهلية»، فالواجب هو وجود بيعة في عنق كل مسلم، أي وجود خليفة يستحق في عنق كل مسلم بيعة بوجوده، وأما القاعدة الرابعة فقد ثبتت بإجماع الصحابة، ومن هذا الإجماع أخذت القواعد الشرعية المشهورة (أمر الإمام يرفع الخلاف)، و(وأمر الإمام نافذ)، و(وللسلطان أن يحدث من الأقضية بقدر ما يحدث من مشكلات).

— تقوم الدولة على ثلاثة عشر جهازاً هي:

- ١ — الخليفة.
- ٢ — معاونون (وزراء التفويض).
- ٣ — وزراء التنفيذ.
- ٤ — الولاة.
- ٥ — أمير الجهاد - دائرة الحربية (الجيش).
- ٦ — الأمن الداخلي.
- ٧ — الخارجية.
- ٨ — الصناعة.
- ٩ — القضاء.
- ١٠ — الجهاز الإداري (مصالح الناس).
- ١١ — بيت المال.
- ١٢ — الإعلام.
- ١٣ — مجلس الأمة (الشورى والمحاسبة).

وقد أقام رسول الله ﷺ جهاز الدولة على هذا الشكل فقد كان هو رئيس الدولة، وأمر المسلمين بأن يقيموا لهم رئيس دولة حين أمرهم بإقامة خليفة، وقد اختار الرسول عليه الصلاة والسلام أبا بكر وعمر وزين، أي معاونين له، وقال: «وزيري من أهل الأرض أبو بكر وعمر»، وهو قد عين للمقاطعات ولالة، وعين قضاة يقضون بين الناس، وأما الجهاز الإداري فقد عين ﷺ كُتَّاباً لإدارة مصالح الدولة. وأما إمارة الجهاد التي تشرف على الناحية الحربية والخارجية والداخلية والصناعة، فإن الرسول ﷺ وخلفاءه كانوا هم

بأنفسهم يتولون ذلك. غير أن عمر بن الخطاب أنشأ ديواناً للجند وجعل له مسؤولاً خاصاً، وهو من صلاحيات أمير الجهاد. وأما مجلس الأمة فإن الرسول ﷺ كان يستشير المسلمين حينما يريد، وكان يدعو أشخاصاً معينين بشكل دائمٍ ليستشيرهم وكانوا من نقباء القوم، ومن هذا يتبين أن الرسول ﷺ قد أقام جهازاً معيناً للدولة على شكل مخصوص.

— يُعيّن الخليفة معاون تفويض له، يتحمل مسؤولية الحكم، فيفوض إليه تدبير الأمور برأيه وإمضاءها على اجتهاده تفويضاً عاماً.

ولذلك يشترط في هذا التقليد حتى يكون عقد نيابة أن يشتمل على لفظ يدل على عموم النظر، أي يدل على أن له جميع صلاحيات الحكم، وأن يشتمل كذلك على لفظ يدل على أنه نائب عن الخليفة، أي لا بد في التقليد للمعاون من ألفاظ تدل على واقع المعاون، وهو النيابة عن الخليفة، وأخذ جميع ما للخليفة من صلاحيات، فهو بيده ما بيد الخليفة من صلاحيات الحكم، فهو كالخليفة في السلطة سواءً بسواء، ولذلك كان الناس يشكون لأبي بكر من عمر حين كان يتولى سلطة المعاون، ويسألونه هل أنت الخليفة أم عمر؟ فيقول: أنا وهو، وكان ذلك على مرأى ومسمع من الصحابة، إلا أن المعاون لا يقوم بعمل إلا إذا أطلع الخليفة عليه قبل القيام به، فإن منعه الخليفة امتنع وإلا قام به، وإطلاعه الخليفة على العمل ليس أخذ إذن به، بل هو مجرد إطلاع، ولا ينتظر الإذن، بل يقوم بالعمل بعد إطلاع الخليفة، إلا أن يمنعه عن القيام به، وكذلك للخليفة أن يلغي الأعمال التي قام بها المعاون، إذا كانت مما لو حصلت من الخليفة له أن يرجع عنها، أما الأعمال التي إن حصلت من الخليفة نفسه ولا يصح أن يرجع عنها، فلا يملك إلغاؤها إذا قام بها المعاون، وذلك كحكم تقّده على وجهه، أو مال وضعه في حقه، ويجب على الخليفة أن يتصفح أعمال المعاون كلها ليُقر منها الموافق للصواب، ويستدرك الخطأ، فالمعاون نائب عن الخليفة في كل أعمال الخلافة، غير أن عمله هو مطالعة الخليفة لما أمضاه من تدبير وأنفذه من ولاية وتقليد قبل تنفيذ ذلك، وامتناعه عن العمل إن أوقف عنه، وكان يسمى وزير تفويض.

— يُعيّن الخليفة معاوناً للتنفيذ، وعمله من الأعمال الإدارية وليس من الحكم، ودائرته هي جهاز لتنفيذ ما يصدر عنه أو عن معاون التفويض للجهات الداخلية والخارجية ورفع ما يرد إليه من هذه الجهات ليكون واسطة بين الخليفة وغيره، يؤدي عنه ويؤدي إليه، وهذا الجهاز يكون بمثابة معاون للخليفة ولكنه معاون في التنفيذ، وليس في الحكم، فهو موظف،

وليس بحاكم، وكان يُسمّى وزير تنفيذ، والأصل فيه أن يكون واحداً، له أن يُعيّن معه من يقوم بالأعمال، إلا أنه يجوز أن يُعيّن أكثر من واحد، وإذا عيّن أكثر من واحد جعل كل واحد على قسم معين، ووزير التنفيذ هذا متصل مباشرة برئيس الدولة، وعلاقته إنما هي مع رئيس الدولة لأنه ينفذ له ما يريد، ويرفع إليه ما يأتي فهو كالمعاون من أجهزة الخليفة المتصلة به مباشرة، وإن كان ليس من أجهزة الحكم. ومن هنا كانت دار الخلافة مؤلفة من ثلاث جهات: أحدها الخليفة وهو رأس الدولة، وثانيها معاونون أو وزراء التفويض، وثالثها جهاز التنفيذ أو وزير التنفيذ.

— مجلس الأمة مكون من الأشخاص الذين يمثلون المسلمين في محاسبة الحكام وفي الرأي ليرجع إليهم الخليفة، ويجوز لغير المسلمين أن يكونوا في مجلس الأمة من أجل الشكوى من ظلم الحكام، أو من إساءة تطبيق أحكام الإسلام عليهم، ولا حق لهم في الشورى، ولا في حصر المرشحين للخلافة، ولا في انتخاب الخليفة، ولا في مبايعته، ولا في مناقشة القوانين وتشريعها. وهؤلاء الأعضاء ينتخبون انتخاباً مباشراً من الناس، ولكل من يحمل التابعية إذا كان بالغاً عاقلاً الحق في أن يكون عضواً في المجلس رجلاً كان أو امرأة، مسلماً كان أو غير مسلم. وللمسلمين من الأعضاء حق حصر المرشحين للخلافة، ورأيهم في ذلك ملزم.

— للمسلمين الحق في إقامة أحزاب سياسية لمحاسبة الحكام، أو للوصول إلى الحكم عن طريق الأمة على شرط أن يكون أساسها العقيدة الإسلامية، وأن تكون الأحكام التي تتبناها أحكاماً شرعية، ولا يحتاج الحزب لأي ترخيص، ويمنع أي تكتل يقوم على غير أساس الإسلام كالأحزاب الشيوعية أو القومية أو الوطنية.

— لكل فرد من الرعية أن يصدر أي جريدة أو مجلة سياسية كانت أو غير سياسية، وأن يصدر أي كتاب دون حاجة لأي ترخيص، ويعاقب كل من يطبع أو ينشر أو يصدر أي شيء من شأنه أن يناقض الأساس الذي تقوم عليه الدولة أي العقيدة الإسلامية.

السياسة الخارجية

— العالم كله في حكم الشرع قسمان لا ثالث لهما، وهما دار حرب أو دار كفر، ودار الإسلام. فكل بلاد تحكم بالإسلام، وأمانها بأمان الإسلام، كانت دار الإسلام، ولو

كان أهلها من غير المسلمين. وكل بلاد تحكم بغير الإسلام، وأمانها بغير أمان الإسلام، فهي دار حرب أو دار كفر، ولو كان أهلها من المسلمين. ففي حديث سليمان بن بريدة «ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما عليهم». فهذا نص يشترط التحول لدار المهاجرين، ليكون لهم ما لنا، وعليهم ما علينا، ودار المهاجرين كانت هي دار الإسلام، وما عداها دار حرب، وهؤلاء الذين أسلموا طُلب منهم أن يتحولوا إلى دار الإسلام، حتى تُطبق عليهم أحكام دار الإسلام، وإن لم يتحولوا لا تطبق عليهم أحكام دار الإسلام، يعني تطبق عليهم أحكام دار الحرب، ثم إن كلمتي دار كفر، ودار إسلام اصطلاح شرعي، وهي مضافة إلى الإسلام، وإلى الحرب والكفر وليست مضافة إلى المسلمين، ولا إلى الكفار، وإضافتها إلى الإسلام تعني الحكم والأمان بالنسبة للدولة، فتكون دار الإسلام هي التي يتحكم بالدولة فيها دين الإسلام، وتحكمه في الدولة إنما يعني السلطان والأمان، وهذا كله دليل على أن العالم إما دار الإسلام، وإما دار الكفر، وبناء عليه فإن السياسة الخارجية إنما تعني علاقة الدولة بالبلاد التي تُعتبر دار كفر، سواء كان أهلها مسلمين أو غير مسلمين. وكل بلاد تحكم بالإسلام، وأمانها بأمان الإسلام لا تنطبق عليها السياسة الخارجية، بل تُعتبر من السياسة الداخلية ولو كانت منفصلة عن الدولة بكيان مستقل.

— العلاقة الخارجية للدولة مبنية على أساس حمل الدعوة الإسلامية، سواء أكانت علاقة سياسية أم اقتصادية، أم ثقافية أم غير ذلك، فيتخذ فيها حمل الدعوة أساساً لكل تصرف من التصرفات، فالرسول ﷺ قد جعل علاقاته مع كل دار كفر سواء مع قريش، أو مع سائر القبائل مبنية على أساس حمل الدعوة، سواء في الحرب أو الصلح، أو الهدنة، أو حسن الجوار، أو التجارة أو غير ذلك، وكذلك صحابته من بعده. فالسياسة الخارجية أساسها حمل الدعوة الإسلامية.

— السياسة الخارجية تقوم على أمرين — أحدهما القيام بأعمال مقصودة لتبليغ الدعوة وهذا يأخذ ناحيتين — القيام بما يسمى بالحرب الباردة، والسير في خطة الدعوة والدعاية، من دعاة وبرامج تبليغ وما شاكل ذلك، وثانيهما القيام بالأعمال السياسية، وما يُسمى بالأعمال الدبلوماسية، فذهاب الرسول ﷺ للعمرة في حادث الحديبية من الحرب الباردة،

وآية ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَفِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ من الدعاية، وإرساله عليه السلام في يوم الرجيع ستة من أصحابه ليعلموا الناس الإسلام، وإرساله يوم بئر معونة أربعين رجلاً من خيار المسلمين إلى نجد يعلمونهم الإسلام من خطة الدعوة، وإرساله الرسل إلى الملوك من الأعمال الدبلوماسية، وعقده المعاهدات مع صاحب أيلة على حدود الشام من الأعمال السياسية، وهكذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام يقوم بأعمال مقصودة لتبليغ الدعوة، ويقوم بأعمال سياسية ودبلوماسية لحمل الدعوة، هذه الأعمال كلها تعتبر من تبليغ الدعوة قبل القتال، وهو مما طلبه الشرع، عن ابن عباس قال: «ما قاتل رسول الله ﷺ قوماً قط إلا دعاهم»، وعنه ﷺ أنه قال لفرقة بن مسيك: «لا تقتلهم حتى تدعوهم إلى الإسلام».

— الأصل في القانون الدولي أن العالم كان منذ القدم يجري بين دوله عرف عام واصطلاح يوافق عليه الجميع، بقواعد وأفكار معينة. مثل عدم قتل الرسل، ومثل عدم قتل النساء، ومثل عدم الإجهاز على الجريح، ومثل عدم تعذيب الأسير، وما شاكل ذلك، ولكن الأصل في القانون الدولي الحديث هو أن الدول المتقاربة الغايات، وهي الدول النصرانية في العالم قد عقدت عدة مؤتمرات، واتفقت على قواعد معينة، وأفكار معينة جعلتها قوانين دولية، وألزمت نفسها بها، وكان ذلك لتنظيم علاقات الحرب والسلم فيما بينها وحصرت مراعاة هذه القوانين بها وحدها، ولم تدخل فيها الدولة الإسلامية التي كانت قائمة يومئذٍ، ولم تعتبر القوانين الدولية منطبقة عليها. ولذلك كانت القوانين الدولية لا تشمل الدولة الإسلامية، ولا تراعيها الدول الغربية مع الدولة الإسلامية، فلما ضعفت الدولة العثمانية، وأخذت تسترضي الدول الغربية، أرادت أن تدخل في القوانين الدولية، وأن تجعلها تشملها، فمانعت الدول الغربية في أول الأمر، ولكن لما تنازلت الدولة العثمانية عن جعل الشرع هو الحكم في علاقاتها الدولية، ورضيت بجعل القوانين الدولية هي الحكم في علاقاتها مع الدول، وافقت الدول الغربية على إدخالها معها، وصارت تراعي القوانين الدولية بالنسبة لها، ومنذ ذلك التاريخ غلب التعامل بين الدول على جعل القوانين الدولية عامة، وهذا ما هو جارٍ الآن، غير أن هذا يخالف أحكام الشرع، فإن علاقة الدولة الإسلامية مع الدول الأخرى يُحكم فيها الشرع، لا القوانين الدولية، ولذلك يُنظر للقوانين الدولية لكل قانون على حدة، فيؤخذ واقعه ويُفهم تمام الفهم، ثم يؤخذ النص الشرعي، ويُفهم كذلك

تمام الفهم ، ثم يطبق عليه ، ويعطى الحكم الذي دل عليه النص الشرعي ، ولذلك يُحكم الشرع بالعلاقات الدولية بيننا وبين الدول الأخرى ، وليس القوانين الدولية .

— كما أن وجود الفرد الحقوقي إنما هو بالنسبة لعلاقته بغيره من الأفراد ، وليس بالنسبة لأعماله لذاته فقط ، فكذلك وجود الدولة الحقوقي إنما هو بالنسبة لعلاقاتها بغيرها من الدول ، وليس بالنسبة لأعمالها الداخلية فقط ، لأن الدولة شخصية معنوية ، تُعتبر بحسب ما لهذه الشخصية من مكانة ، وما لدى الدول الأخرى من صورة عنها . والدولة الحاملة للدعوة أكثر تأثيراً بالنسبة لعلاقاتها بغيرها من الدول ، فإن وجودها الحقوقي وحمايتها يتوقفان على مدى هذه العلاقات كأى دولة ، يضاف إلى ذلك أن تبليغها الرسالة التي تحمل دعوتها يتوقف على مدى هذه العلاقات ، وعلى مدى ما لشخصيتها من تأثير ، وما لدى الدول الأخرى من صورة عنها ، ولذلك تعتبر المحافظة على شخصيتها بين الدول من أهم أهداف السياسة الخارجية ، وقد اعتادت الدول أن تشوّه سمعة الدول الأخرى التي تعاديبها ، وأن تحط من منزلتها لدى العالم ، بإيجاد رأي عام ضدها ، كما كانت تفعل الدول الغربية تجاه الدولة الإسلامية ، والرأي العام الدولي والعالمي له تأثير كبير في مكانة الدولة ، وفي الحرب وفي السلم ، ولهذا لا بد للدولة أن تهتم بالرأي العام الدولي ، حتى تقاوم إيجاد رأي عام ضدها ، وحتى توجد رأياً عاماً لها ولفكرتها ولدعوتها . وقد كان الرسول ﷺ يهتم بذلك ، قال عليه الصلاة والسلام : « نُصرت بالربع من مسيرة شهر » .

— إن الله سبحانه قد أمر المسلمين بحمل الدعوة إلى الناس كافة ، وإدخالهم في دولة الخلافة ، وشرع الجهاد طريقة لحمل الدعوة ، فيجب أن تنهض الدولة إلى إعلان الجهاد على الكفار دون هواده ، ودون توقف ، ومنذ أن قامت للمسلمين دولتهم حتى آخر الخلافة الإسلامية ، والمسلمون هم الدولة الأولى في العالم سياسة وعلماً وقوة ، فلا يجوز للمسلمين أن يعقدوا أحلافاً عسكرية ، أو معاهدات حماية مع الكفار مطلقاً ، ولا يجوز لهم أن يضعوا قضاياهم في يد مجلس الأمن ، أو هيئة الأمم المتحدة ، أو في يد أيّة دولة في الدنيا ، وأن يقبلوا الخضوع للقوانين الدولية الكافرة ، أو الهيمنة الأجنبية مهما كانت الظروف ، والله سبحانه يقول : ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ ، فمثل هذه العلاقات والمساعدات من قبل الكفار والهيئات الدولية الكافرة تتنافى مع سياسة الدولة الإسلامية ، التي يجب أن تهيمن هي على الموقف الدولي ، وتعود ثانية الدولة الأولى في العالم . □ [انتهى]

قاعدة الذهب: نحو مستقبل نقد عالمي مستقر

طرح حزب التحرير مؤخراً في المملكة المتحدة (بريطانيا) وثيقة جديدة بعنوان: «قاعدة الذهب: مستقبل نقد عالمي مستقر». (تتوفر النسخة الإلكترونية من الوثيقة (الكتيب) باللغة الإنجليزية على الموقع hizb.org.uk للتحميل مجاناً). وقد طرحت المجلة عدداً من الأسئلة على رئيس تحرير هذا التقرير أ. جمال هاروود، وهو متخصص في المجال الاقتصادي، ليوضح لنا ماهية هذه الوثيقة وأهميتها وأبرز النقاط التي تتعرض لها.



لإبقاء النظام الورقي حياً. ويعبر هذا عن سياسة فاجرة تمارسها الدول الغربية لسرقة أموال الناس من خلال تضخم العملة. لذلك كان من الضروري عرض المشكلة ومناقشة الحلول. ونُحاول من خلال الوثيقة التي طرحناها بيان كيفية تقديم النظام الاقتصادي الإسلامي حلاً عملياً يمكن للاقتصاديين والمفكرين (في العالمين الإسلامي والغربي) أن يفهموها. كما نعرض في هذه الوثيقة ١٠ حجج شائعة تطرح في أغلب الأحيان

١. لماذا الحديث عن قاعدة الذهب والفضة في هذا الوقت؟
إن الأسواق المالية العالمية في أزمة، فالنمو في انحدار، وهناك تساؤل حول إمكانية بقاء منطقة اليورو، كما أن العجز التجاري الأميركي والعجز في الميزانية قد بلغا أرقاماً قياسية. كذلك أخفقت الأسواق في التعافي من الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م. وفي مثل هذا المناخ تلجأ الحكومات الغربية إلى طباعة النقد الورقي كحلّ وحيد

ضد قاعدة الذهب والفضة ومن ثم نقوم بدحضها بالبراهين اللازمة.

٢. من المؤكد تاريخياً أن النمو الاقتصادي في ظل نظام النقد الورقي الإلزامي كان أفضل منه في ظل قاعدة الذهب والفضة، فهل هذا الكلام صحيح؟

هذا وهم شائع. ويكفي أن يأخذ المرء في الاعتبار الثورة الصناعية لدحضه، حيث كانت فترة نمو اقتصادي مستدام لم يسبق له مثيل، حدث بين سنة ١٧٠٠م و ١٨٥٠م أثناء تطبيق قاعدة الذهب الكلاسيكية، مما يسقط هذه الحجة المتهافئة والفهم الخاطئ بسهولة.

٣. إحدى الحجج الرئيسية ضد قاعدة الذهب هو أثرها الانكماش (تقلص الأسعار - عكس التضخم). فكيف يمكن التغلب على هذا الانكماش؟

كما بينا في تحليلنا الذي عرضناه في التقرير، ليس الانكماش نتيجة حتمية لتطبيق قاعدة الذهب. فعندما طبقت قاعدة الذهب في الاقتصادات العالمية في القرنين السادس عشر والسابع عشر كان عدد فترات التضخم كعدد فترات الانكماش - وهو هامش بسيط جداً لا يؤثر على الاستقرار النقدي بحال. كما أن الانكماش البسيط ليس بحد ذاته بالضرورة أمراً

سيئاً، فهو يزيد القوة الشرائية للنقود مما يُفيد المستهلكين والمستثمرين معاً. كذلك يزيد الانكماش التنافس الدولي على السلع والخدمات المنتجة محلياً مما يفيد الصادرات ويحد من الواردات. وفي الوقت الذي قد تجد الشركات فيه صعوبة في تحقيق الأرباح من خلال رفع الأسعار، فإن فترات الانكماش تشجع الإبداع والابتكار وتخفيض كلفة تحسين الكفاءة ومعدل الإنتاج.

٤. تاريخ قاعدة الذهب والفضة في العالم الإسلامي مشهور. فهل تدافع عن عودته إلى العالم الإسلامي وحده؟ وماذا عن الغرب؟

من الجدير بالذكر أن قاعدة الذهب والفضة طبقت في الغرب سابقاً، وكان في الحقيقة نظام النقد المهيمن خلال مئات السنين. نعرض هذا الأمر في التقرير ونبين أن معدل الانكماش والتضخم أثناء فترات تطبيق قاعدة الذهب كانا بسيطين للغاية، وهو ما خلق مناخاً أكثر استقراراً مما كان عليه الوضع أثناء فترات نظام الورق الإلزامي. ومنذ أخرجت الولايات المتحدة العالم من نظام بريتون وودز عام ١٩٧١م - بحيث ربطت كل العملات بعد ذلك بالذهب عن طريق الدولار الأميركي - فارتفع سعر الذهب، مقدراً بالدولار

الأميركي، بشكل هائل من \$٣٥ إلى \$١,٦٠٠ لكل أوقية؛ وهذا يبين مدى الانخفاض في قيمة العملات الورقية. ويعتبر ذلك سرقة منظمة لثروة الإنسان العادي. وليس هناك من سبب يمنع عودة قاعدة الذهب عالمياً سوى النظام المالي الفاسد المطبق حالياً؛ وبعد الأزمة المالية/ المصرفية حالياً قد يعود فعلاً بقوة لأنه ما من حل يمكن اعتماده للمشاكل النقدية سواء.

٥. مع الحاجة لكل التغيير الضروري في العالم الإسلامي، ألا يعتبر هذا الأمر خطوة بعيدة جداً؟ فتطبيق قاعدة الذهب والفضة من جديد سيكون أمراً صعباً جداً.

من الضروري أولاً ملاحظة أن الإسلام لا يُمكن تطبيقه جزئياً، حيث لا يقبل تطبيق أجزاء من الإسلام وترك أجزاء أخرى لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَن أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ وعندما ندرس المشاكل في العالم الإسلامي نجد أنها ناجمة عن عدم تطبيق الشريعة، خاصة في أمور الحكم والاقتصاد الصعبة جداً. وإعادة تطبيق قاعدة الذهب والفضة في النقد سَيَكُونُ جوهرياً في عودة الاستقرار في الاقتصاد، وسَيَمْنَحُ الثقة للمواطنين

والدولة والتجار المتعاملين به. وعند عودة الدولة الإسلامية (قريباً إن شاء الله) سيكون هناك العديد من التغييرات، لذا يجب ألا نَقَعَ في فخ مُحَاوَلَةِ التَّطْبِيقِ التدريجي للإسلام. بخاصة أن اعتماد قاعدة الغطاء الذهبي للعملات يشكل عنصراً هاماً يميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من الأنظمة الوضعية، وعدم تطبيق هذا النموذج يفقد النظام الإسلامي ميزة هامة.

٦. هل قاعدة الذهب عملية حقاً في العصر الحالي مع هذه التحويلات النقدية الإلكترونية الفورية والأعداد الضخمة من الصفقات المالية في مختلف نواحي الاقتصاد المعقد الحديث؟

التحويلات الإلكترونية وحتى المال الإلكتروني أمرٌ ممكن ربطه بقاعدة الذهب والفضة، بما في ذلك كُل الصفقات التي تتعاملُ بالمال الحقيقي. فكل ما يُطَلَبُ هو أن تكون قاعدة الذهب هي القاعدة الأساسية للنقد. فالودائع والتسديد الدوري للمشتريات المؤجلة، وكُل التقنيات الأخرى لتطوير التجارة والحركة ممكنة بقاعدة الذهب، كما كان التعامل بها هو واقع الحال لمئات السنين وحتى وقت قريب.

٧. كَيْفَ يستطيع العالم الإسلامي تطبيق قاعدة الذهب بينما بقية العالم

يتعامل حسب قاعدة النقد الورقي
الإلزامي؟

يمكن تفعيل قاعدة الذهب والفضة من خلال آليات مختلفة معتمداً على ظروف الدولة التي تتبنى هذا النموذج. ولكن الخط العريض هو أنه يمكن تقويم النقد الموجود حالياً بالذهب، وتستمر الصفقات بالنقد الحالي حتى يتم سكّ نقود تكفي لطرح النقد الجديد على النحو المطلوب، في حين يتم استبدال النقود المكفولة من قبل الدولة بما تحدده هي من قيمة حقيقية له من الذهب والفضة. الأمر المهم هو أن يكون النقد المتداول مدعوماً بالذهب والفضة.

٨. كيف تستطيع الدولة تحفيز النمو الاقتصادي والوظائف إذا كانت لا تستطيع طبع النقود (الورقية)، في حالة تطبيق قاعدة الذهب؟

ستستعمل الدولة الإسلامية الأصول العينية الثمينة الموجودة تحت تصرفها كالنفط والغاز لتأمين الذهب في الدولة. وهناك بعض البلدان المحايدة نسبياً مثل جنوب أفريقيا والبيرو التي لديها مناجم ذهب وفيرة، ويمكن تحفيز مثل هذه البلدان لبّيع ذهبها إلى الدولة الإسلامية، لأن إمداداتها تزيد كثيراً عن حاجاتها واستعمالاتها. علاوة على ذلك، فإن بعض البلدان الإسلامية تعتبر من

المنتجين المعبرين للذهب، مثل إندونيسيا وأوزبكستان. لذا يجب إعطاء الأولوية لهذه البلدان بضمّها لدولة الخلافة. كما يجب تشجيع مواطني الدولة الإسلامية على إقراض الدولة في سبيل الله في زمن الحاجة. وقد تفرض الدولة الإسلامية ضريبة مرة واحدة على المواطنين الأغنياء في حالات الطوارئ للوفاء بحاجتها. بالإضافة إلى كلّ هذه الوسائل لزيادة الغطاء الذهبي يجب على الدولة أن تعمل دائماً على موازنة ميزانيتها حتى تقلل جداً من متطلباتها الذهبية.

٩. هل يوجد في العالم ذهب كاف لتغطية كلّ التجارة والخدمات الجارية؟
يجب التنبيه ابتداءً بأنه لم يجر التخلي عن قاعدة الذهب والفضة بسبب نقصهما، بل بسبب الانضباط الذي تفرضه قاعدة الذهب والفضة. وقد كان الذهب في كلّ العهود السابقة، حتى نهاية القرن التاسع عشر، كافياً لكلّ النشاطات التجارية، وكان يغطّي كلّ الحاجات الاقتصادية العالمية في كافة العصور دون حصول مشاكل اقتصادية أو مالية. ففي خلال القرن التاسع عشر، شهد العالم زيادة عظيمة في السلع والخدمات وانخفاضاً كبيراً في الأسعار وزيادة في الأجور بدون نقص في كمية النقد الذهبي. وما يهمّ الناس

المزيد من الذهب ليس دائماً مضموناً في هذه الحالة لأن كل دولة ستحتفظ بما لديها!

الذهب والفضة سلعتان بالإضافة إلى كونهما نقداً، ولذلك سيكون لهما سعر يومي، ويُمكنُ شراؤهما وبيعهما في مختلف الأسواق يومياً. وسيعتمد واقع هذا الأمر على المنطقة التي ستقوم فيها الدولة الإسلامية أولاً في العالم الإسلامي، ولكن شراء احتياطات إضافية سيكون مبنياً على الاحتياطات الموجودة أصلاً، وهو أمر متوفر، فلدى العالم الإسلامي ثروة كبيرة بعضها حالياً ذهب وفضة وأكثر من ذلك من السلع الأخرى، مثل النفط على سبيل المثال، الذي يُمكنُ بيعه واشترائه ذهب وفضة بإيراداته.

١١. هل يمكن استعمال مصادر أخرى

مثل النفط والغاز واليورانيوم بجانب الذهب؟ إذا كان الجواب بالإيجاب فلماذا إذن الإصرار على قاعدة الذهب؟ وإذا كان الجواب بالنفي فكيف تقنع العالم بقاعدة الذهب بينما النفط والغاز مثلاً أكثر نفعاً للبشر؟

صحيح أن النفط والغاز والمعادن الأخرى والأحجار الكريمة يُمكنُ أن يمتلكها الجمهور (لا أن يمتلك مناجمها) إلا أنه لا يتوفر في أغلبها

ليس الزيادة الحقيقية في النقود، بل قدرتها الشرائية. فعندما تزيد السلع والخدمات الموجودة في السوق مع ثبات كمية النقود المتداولة فإن ذلك سيؤدي إلى قدرة الوحدة النقدية على شراء كمية أكبر من السلع والخدمات. وإذا عاد العالم إلى قاعدة الذهب فإن أسعار العملات وعلاقتها ببعضها ستحدد بالذهب والفضة، مما يجعل كل العملات في العالم كأنها عملة واحدة عملياً، وسينتج عن ذلك عدم القدرة على المراهنات (بالتخمين) على العملات. وبما أن كل الذهب الذي استخرج عبر التاريخ موجود حالياً، فلن يكون نقص الذهب مشكلة.

وهناك نقطة إضافية: إن تقويم الذهب والفضة بالدولار أمر تخميني (من خلال المراهنات على سعره المستقبلي)؛ وإذا أخذنا في الاعتبار النفوذ الهائل الذي يمارس في عملية التقويم فإن التبخيس في سعر الذهب ضخم. لذلك فتقويم الذهب - سواء أكان الذهب كافياً لتغطية الصفقات الحالية أم لا - غالباً ما يكون في غير محله، لأن ما يهم هو قدرته الشرائية في الاقتصاد الفعلي.

١٠. إذا لم يكن لدى الدولة الإسلامية ذهبٌ يكفي لتغطية تجارتها فكيف ستتعامل مع هذه القضية (فشراء

خاصية استعمالها كوسيلة عملية للتبادل. كما أنه للذهب والفضة قيمة حقيقية لدى كل الشعوب على مدار التاريخ المعروف، كذلك فإن الشرع يلزم الدولة تدبير وتنظيم أمر المال فيها، والأدلة من القرآن والسنة تشترط أن يكون المال في الدولة الإسلامية من الذهب والفضة أو مغطىً بالكامل بواحد منهما أو كليهما. فعلى سبيل المثال قوله صلى الله عليه وسلم «الوزن (أي وزن الذهب والفضة) وزن أهل مكة».

لذلك ففي الوقت الذي يستطيع الناس أن يمتلكوا ويُتاجروا بمصادر الثروة إلا أن مال الدولة الرسمي ذهب وفضة. وبما أن للذهب والفضة قيمة ذاتية في جميع الأوقات لذا يمكن أن يستعملوا لشراء الأصول النافعة الأخرى مثل النفط والغاز والطعام والملابس... إلخ. ورغم فائدة النفط والغاز واليورانيوم في الصناعة إلا أنها لا تصلح مطلقاً أن تكون مالاً (نقداً) لأنها غير قابلة للتجزئة والتبادل بسهولة. أما الذهب والفضة فهما قابلان للاستبدال، وأهم من ذلك أن الشرع اشترط استعمالهما. وربما يكون إقناع العالم بقاعدة الذهب أسهل من إقناعه بأي قاعدة أخرى. لذلك لم يكن غريباً أنها كانت الأكثر استعمالاً والأكثر نجاحاً عبر التاريخ. وعدم قابليتنا حالياً

للتصور بديل هو أصلاً بسبب الأوهام الإيجابية عن قاعدة الورق الإلزامي.

١٢. كَيْفَ تُحَفِّزُ الْحُكُومَةُ النَّمُوَ الاقتصادي والوظائف إذا لم يكن بإمكانها طبع النقود من غير غطاء كما تقتضي قاعدة الذهب؟

تلجأ الحكومات إلى طباعة النقود عندما تخف السيولة ويقل تداولها في الاقتصاد، فيما أن الواقع يشير بأنه يوجد دائماً ثروة كافية في أي اقتصاد - لَكُنْهَا تتوفر بين أيدي أناس لا يستطيعون أو لا يرغبون في إنفاقها أو استثمارها. لذلك فدولة الخلافة ستؤكد على تداول الذهب والفضة أولاً، كما أنها ستحفز بطبيعة الحال على الإنفاق الدائم وعلى أن يصرف الناس ثرواتهم ومدخراتهم أو يستثمروها لا أن يكنزوها، وأن الذين لديهم مبادرة للاستثمار سيمُكِّنون من الحصول عليه ضمن ما يتيح الشرع من أبواب واسعة جداً. كما يجب أن يُلاحظ بأن الله سبحانه وتعالى خلق في الإنسان غريزة البقاء مما يجعله يكافح دائماً للتقدم الذي يعتبر مفتاح النمو الاقتصادي والوظائف. واقتراح ذلك بحرمة كنز المال وفرض عقوبة على الثروة غير المستعملة (أي الزكاة) يمثلان حافزاً قوياً للاستثمار ولتوزيع الثروة. □

١٩-٢٠١١-٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

اليورو .. هل يصمد أمام الأعاصير؟!..

حمد طيب - بيت المقدس

الوحدة النقدية الأوروبية (اليورو) هو عبارة عن إحدى الخطوات المتقدمة والمهمة -بعد مؤتمر ماستريخت سنة ١٩٩٢م- على طريق الوحدة الاقتصادية الشاملة، وهي في نفس الوقت خطوة مهمة وضعها الأوروبيون كجسر للمرور على طريق الوحدة الأوروبية السياسية -بعد تحقق الاتحاد الأوروبي لكثير من دول أوروبا- والتي تداعب خيالهم عبر سنوات طويلة مضت... فهل يبقى هذا الجسر ممدوداً وممهّداً أمام دول الاتحاد الأوروبي للعبور نحو مشروع الوحدة الكبير، أم إن هذا الجسر يترنّح الآن ويوشك أن ينقطع بمن عليه من دول، وبما تحمل من طموحات ومشاريع عريضة؟!

وحتى نجيب عن هذا السؤال نريد أن نقف على هذا الموضوع من عدة زوايا منها:

- ١- دوافع الوحدة النقدية الأوروبية والهدف من ورائها:
إن الدول الأوروبية تطمح أولاً إلى بناء قوة اقتصادية عالمية قادرة على المنافسة الدولية وتحمي دول الاتحاد عالمياً، وتساعدها أيضاً في دعم اقتصادها الداخلي، وفي نفس الوقت تدعم الصناعات الأوروبية وتدعم التصدير، وتشجّع رؤوس الأموال والبضائع للتنقل بسهولة داخل هذه القوة الاقتصادية الموحدة.
- وقد زادت الحاجة لهذا الاتحاد -أو الوحدة الاقتصادية- أكثر من أي فترة مضت بعد خروج الدول الأوروبية من ساحة الحرب العالمية الثانية محطّمة القوى، منهكة الاقتصاد، تمدّ يدها إلى الولايات المتحدة من أجل إنقاذها وبناء ما دمرته الحرب، وفعلت قامت الولايات المتحدة بمساعدتها في خطة (مشروع مارشال الشهير) لإعادة إعمار أوروبا. ثم أصبحت الحاجة ملحة أكثر وأكثر بعد بروز التهديد الشيوعي وامتداده نحو

ارتباطها بالدولار الأميركي ومعاهدة (بريتون وودز) بعد الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥م؛ لذلك جرى التفكير منذ تلك الفترة بموضوع استقلالية النقد ليخرج من دائرة السيطرة الأميركية وتحكّماتها، وتشجعت الدول الأوروبية وسارت في خطوات عملية ملموسة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال الخطر الشيوعي؛ أي بعد عدم حاجتها لحماية أميركا من هذا العملاق العسكري.. فكانت معاهدة ماستريخت سنة ١٩٩٢م تنويعاً لخطوات سابقة على طريق الوحدة النقدية الاقتصادية؛ أي بعد زوال الاتحاد السوفياتي وتفككه بعام واحد.

٢- الخطوات العملية التي قامت بها الدول الأوروبية لبناء هذه الوحدة:

هناك أمور سبقت معاهدة ماستريخت، وأمر جاءت بعد المعاهدة وتوّجت سنة ٢٠٠٢م بظهور الوحدة النقدية الأوروبية (اليورو) إلى حيز التعاملات في الأسواق، أما ما سبق معاهدة ماستريخت فيرجع تاريخه إلى سنة ١٩٤٧م عندما بدأت الدول الأوروبية بالتفكير في إيجاد الوحدة النقدية الاقتصادية، وكان من تلك الخطوات على سبيل المثال: توقيع اتفاقية أليو لونس سنة

دول أوروبا، حيث وضعت أوروبا نفسها تحت جناح الولايات المتحدة الأميركية لتفادي هذا الخطر الداهم..

فالدول الأوروبية - كما هو معروف - عملاق من العمالقة الاقتصادية الأربعة وهي الولايات المتحدة واليابان والصين والاتحاد الأوروبي، حيث تأتي هذه الدول في المرتبة الثانية أو الثالثة حسب موقع الصين واليابان من الولايات المتحدة..

والوحدة النقدية هي خطوة مهمة على طريق هذه الوحدة الاقتصادية إذ تدعم كل مظاهر الوحدة الاقتصادية وأدواتها ومؤسساتها؛ من سوق أوروبية مشتركة، أو بنك مركزي أوروبي، أو صندوق إقراض أوروبي، أو معاهدة التعرفة الجمركية، أو معاهدة حرية تنقل البضائع.. أو غير ذلك من وسائل ومؤسسات أوروبية..

هذا ما يخص دول أوروبا داخلياً، أما ما يتعلق بالخارج فلا يخفى ما عانته الدول الأوروبية من سطوة الدولار الأميركي وتحكّمات الولايات المتحدة بذلك، وما ترتّب عليه من خسائر رهيبية وكبيرة على الدول الأوروبية وعملياتها؛ كالفرنك والمارك والليير الإيطالي وغيرها، وخاصّة بعد مرحلة تعويم الدولار سنة ١٩٧١م، حيث تكبدت هذه الدول مليارات الدولارات ضريبة

التعامل بعملة واحدة هي اليورو، وتمتد من سنة ١٩٩٨م-١٩٩٩م. والمرحلة الثانية من سنة ١٩٩٩م-٢٠٠٢م تكون فترة انتقالية يتم فيها التعامل باليورو بجانب العملات الوطنية مع الانسحاب بشكل تدريجي ومن ثم تعميم استخدام اليورو.

وقد كانت المرحلة الفعلية العملية الخاصة بالنقد بعد معاهدة ماستريخت سنة ١٩٩٢م، حيث وضعت الأسس العملية وحددت الشروط للانضمام لهذه الوحدة، وحدد شكل اليورو وقيمه وقوانينه وكل ما يخصه للتعامل بين دول الاتحاد أو مع الخارج .. ثم كان ظهور اليورو سنة ٢٠٠٢م إلى حيز النور في التعاملات المالية داخلياً وخارجياً ..

٣- حقيقة اليورو والشروط التي وضعت في معاهدة (ماستريخت) للقبول في عضويته.

أما حقيقة اليورو كعملة أو كوحدة نقدية فإنه وحدة نقدية تمثل قيمة اسمية في الأسواق العالمية، وهو يضم مجموعة دول من الاتحاد الأوروبي تبلغ الآن حوالي ١٧ دولة، وهناك حوالي ٦ دول تتخذ من اليورو عملة رسمية من خارج الاتحاد الأوروبي. وقد بدأ اليورو قوياً في بداية الأمر حتى ظهور الأزمة المالية الحالية سنة ٢٠٠٨م، ومن ثم ظهور المشاكل المالية في منظومته، حيث بلغت قيمته

١٩٤٧م وهي اتفاقية المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، وتضم ثلاث دول هي (هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ)، ثم كانت اتفاقية المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي سنة ١٩٤٩م، وكانت تضم حوالي ١٦ دولة أوروبية، ثم معاهدة روما سنة ١٩٥٧م والتي تعد الخطوة المهمة في إنشاء السوق الأوروبية المشتركة .. وهي مقدمة لمعاهدة ماستريخت التي وضعت الأسس للوحدة الاقتصادية والنقدية والاتحاد الأوروبي بشكل عام.

وقد وضعت هذه الاتفاقية ثلاث مراحل تبدأ الأولى سنة ١٩٩٠م وتنتهي سنة ١٩٩٢م للتوصل إلى سوق مشتركة، والمشاركة الكاملة لجميع عملات دول المجموعة في النطاق الضيق لآلية سعر الصرف. والمرحلة الثانية تبدأ سنة ١٩٩٤م ويتم فيها إنشاء نظام البنوك المركزية الأوروبية (ESCB) وهي مقدمة لإيجاد وتطبيق سياسة نقدية موحدة تهدف إلى تحقيق تقارب في الأداء الاقتصادي فيما يتعلق بمعدل التضخم، ونسبة العجز في الموازنة، ونسبة الدين الحكومي السيادي إلى الناتج المحلي، ونسبة أسعار الفائدة طويلة الأمد.. المرحلة الثالثة وتشمل مرحلتين: الأولى: تحديد سعر الصرف للدول المشاركة بشكل نهائي غير قابل للتغيير، وهذه المرحلة يتم فيها

حوالى ١.٥ مقابل الدولار الأميركي، وكان يستحوذ على حوالى (٤٠٪-٥٠٪) من الاحتياطيات العالمية عند كثير من دول العالم، وذلك على حساب احتياطي الدولار الأميركي .. وهناك شروط وضعتها الدول المتفقة على معاهدة ماستريخت سنة ١٩٩٢م للعضوية في منظومة اليورو أشهرها:

أ- اختيار تقلبات سعر صرف العملة للدولة المنضمة للوحدة النقدية- خلال سنتين على الأقل- بحيث تكون في نطاق التقلبات لنظام الصرف الأوروبي، وهذا يسمى استقرار سعر الصرف للعملة.

ب - أن لا يتعدى معدل التضخم للدولة ١.٥٪، وأن لا يزيد في المستقبل عن متوسط معدلات التضخم لأقل ثلاث دول أعضاء تضخماً.

ج - أن لا يزيد معدل العجز في الميزانية عن ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي.

د - أن لا يزيد حجم الدين العام للدولة عن ٦٠٪ من الناتج الإجمالي.

هـ - أن لا يتجاوز سعر الفائدة طويلة الأجل عن متوسط معدل أسعار الفائدة في ثلاث دول تشهد أقل معدلات التضخم.

٤- كيف بدأت التهديدات لمنطقة اليورو حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم؟!

والحقيقة أن هذه الزاوية هي أهم

الزاويا في هذا الموضوع؛ لأنها تتعلق بالأزمة الفعلية الحاصلة هذه الأيام في منطقة اليورو، وتهدد هذه المنطقة بالتفكك والزوال، وتهدد العالم أجمع بأزمة مالية جديدة هي أشد من أزمة سنة ٢٠٠٨م، والأزمة حصلت ابتداءً بسبب النظام الرأسمالي؛ لأن منطقة اليورو أو الين أو غيرها ليست بمنأى عن هذا النظام الفاسد الذي يتسبب بالأزمات المتعددة والمتتالية؛ في النقد والبورصات، ومديونية الدول وإفلاسها... وغير ذلك من مظاهر، فالمشاكل في منطقة اليورو موجودة ابتداءً قبل تشكّل هذه الأزمة الأخيرة، لأن كثيراً من الدول الأوروبية كانت تعاني كغيرها من الديون والعجز في ميزانيتها، أما الشرارة التي أشعلت الأزمة- كما حصل في أزمة الرهن العقاري سنة ٢٠٠٨م -فهو انكشاف اليونان أمام البنوك المقرضة، وارتفاع معدل العجز فيها ليصل إلى حوالى ١٩.٦٪ من ميزانيتها سنة ٢٠١١م، ومعدل البطالة إلى ١٢٪؛ كل هذه الأمور مجتمعة أدت إلى وجود أزمة عند اليونان، وتهديد حقيقي بإفلاسها أمام الديون الخارجية السيادية، البالغة حوالى ٣٠٠ مليار يورو، ويرجع الخبراء وجود هذه الأزمة بهذا الشكل الكبير إلى شروط معاهدة (ماستريخت) في الانضمام

إلى منطقة اليورو، حيث تشترط هذه المعاهدة على الدول الأعضاء شروطاً خاصة للانضمام إليها، تتعلق بمستوى عالٍ من الدخل، ومستوى منخفض من معدل البطالة وغيرها من شروط ذكرنا بعضها؛ وهذا الأمر دفع بعض الدول كالليونان للاقتراض من بنوك خارجية مئات المليارات من الدولارات من أجل تحقيق هذا المستوى العالي، أملاً منها في تسديد هذه الديون بسبب التحسن المتوقع، نتيجة انضمامها لمنطقة اليورو، لكن النتائج الاقتصادية لم تكن على قدر توقعات هذه الدول، فلم يتحسن أداؤها الاقتصادي بالدرجة المتوقعة، ثم جاءت مرحلة الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨م وتأثرت منطقة اليورو بها وتكبدت مليارات الدولارات، فزاد الطين بلة، وأصبح هناك يأس من سداد الديون، وأوشكت اليونان على إعلان الإفلاس تحت ضغط مطالبة البنوك المقرضة بديونها واستحقاقات هذه الديون من الفوائد !!

والحقيقة أن الأزمة ليست عند اليونان وحدها؛ فهناك أربع دول هي على شاكله اليونان - كما تذكر التقارير الاقتصادية - ولكن بدرجة أقل؛ وهي (البرتغال وإيطاليا وإسبانيا وأيرلندا).. وأي دولة من هذه الدول تعلن إفلاسها فإن الأمر ينتقل كالنار في الهشيم لبقية الدول بسبب التداخل في اقتصاديات هذه الدول عن طريق البنوك المقرضة، وبسبب البورصات والوحدة النقدية وتداخل الأسواق!! .. فلا بد إذن من علاج لهذا الأمر ومن تحمّل لأعباء ديون هذه الدول عن طريق الجدولة، وعن طريق فرض شروط قاسية في برنامجها الاقتصادي، وفعلاً هذا ما بدأت به دول منطقة اليورو؛ حيث بدأت بمعالجة مشكلة اليونان عن طريق الإقراض وجدولة الديون من البنك المركزي الأوروبي، والبدء بإنشاء صندوق إقراض أوروبي، وعن طريق الطلب من حكومتها إعلان حالة شديدة من التقشف في الإنفاق؛ حيث بلغ مجموع ما أقرضته دول منطقة اليورو لليونان حوالي (٣٠٠ مليار دولار) ولكنها حتى الآن لم تتقدّم في موضوع خفض العجز وخفض سلم الديون المتصاعدة، بل على العكس جاءت مشاكل جديدة هي مواجهة الجماهير الصاخبة المناهية بإسقاط الحكومة، وهناك شبه يأس عند الدول الأوروبية الآن من حل مشكلة اليونان، وبعض الخبراء الاقتصاديين يقول: بأن إفلاس اليونان هو أمر محتوم، وبالتالي خروج اليونان من دائرة اليورو وتهديدها لباقي المنطقة بالتفكك والانحلال، ومن هؤلاء

الدول الست عشرة في سداد الديون سيكون بمنزلة انهيار للنظام بأكمله، وهذا الخطر لن يقف عند حدود اليونان أو الاتحاد الأوروبي وحده بل سيتعدى ذلك إلى العالم أجمع وخاصة الولايات المتحدة؛ حيث يقول الخبير الاقتصادي «أدوين ترومان» من معهد «بيتسون» للاقتصاد الدولي في واشنطن: إن أكبر خطر تواجهه الولايات المتحدة حالياً هو احتمال خروج الأزمة الأوروبية عن السيطرة، ثم يضيف أن أوروبا قد تصبح القشة التي تقصم ظهر البعير!!...

ويقول أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد (كينيت رعوف) إن التأثير السلبي للأزمة الأوروبية على اقتصاد الولايات المتحدة تأثير مخيف!!..

هذا ما يتعلق بالمشكلة وأبعادها وأسبابها وكيف بدأت، وحقيقة مشكلة ديون اليونان والدول التي على شاكلتها.

هـ - خطر تفكك منطقة اليورو على الاقتصاد العالمي:

وحتى نعرف مدى الخطر الحقيقي يجب أن نعود إلى أزمات سابقة حصلت مع الدولار على سبيل المثال، لأن هناك تشابهاً إلى حد ما بين المنطقتين في اتساع دائرة كل منهما، ووجود احتياطي كبير عند الدول باليورو؛ حيث يستحوذ

الاقتصاديين: كارل هايتر مدير وكالة إدارة الديون الألمانية «هايتير داوب» حيث قال: إن إيقاف الاتحاد الأوروبي لآلية إنقاذ اليونان وتركها تسقط في الإفلاس يمثل الخيار الأفضل، وذلك لمنع حدوث انهيار مالي واقتصادي في البرتغال وإسبانيا وإيطاليا التي تتحمل بنوكها ٢٨٠ مليار يورو من إجمالي الديون اليونانية!!، وذكرت صحيفة (بيلد تسايونغ) الألمانية في أيلول ٢٠١١ م نقلاً عن «معهد ستراتفور» الوثيق الصلة بوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية فقالت إن أوروبا لن تكون قادرة على إعلان إفلاس اليونان وإخراجها من منطقة اليورو إلا إذا أسست مسبقاً صندوق الإنقاذ الجديد بقيمة (تريليون يورو)، وهذا الأمر محل خلاف كبير بين الدول - وخاصة ألمانيا وفرنسا - وبين برلماناتها وشعوبها، وقال هذا المعهد مضيفاً: إن إعلان إفلاس اليونان دون التحوط منه ستكون له تداعيات مدمرة وسيستبب بانهيارات في بنوك البرتغال، إسبانيا، إيطاليا!!.

وقال كارل هايتر مدير وكالة إدارة الديون الألمانية «هايتير داوب»: إنه في حال أفلسست دولة من دول منطقة اليورو الست عشرة فستكون نهاية المطاف للمنطقة، وحذر من أن تعثر أي من

اليورو على حوالي ٤٠٪ من الاحتياطي العالمي عند الدول، أي يقع في المرتبة الثانية بعد الدولار الأميركي ..

فعندما حدثت أزمة الرهن العقاري الأخيرة انتشر تأثيرها بسرعة الريح إلى باقي دول العالم، وتسببت بخسارت طائلة بلغت تريليونات الدولارات في العالم، وهذا ما سيحدث بالفعل إذا ما حدث أي أمر لمنطقة اليورو، وقد بدأت الأزمة بالفعل قبل أن ينهار اليورو بسبب تحذيرات وتوقعات الخبراء، حيث أثرت على البورصات العالمية وأسعار السلع الاستراتيجية كالبترول والذهب، فكيف إذا حصل الأمر عملياً، وكيف إذا كان هذا الحدث في ظل أزمة لم تنته بعد من العالم، وكيف إذا كان هذا الأمر يتعلق بعملة عالمية تستحوذ على حوالي ٤٠٪ من أموال الاحتياط النقدي، وتتعامل بها البورصات والشركات والبنوك في كل أرجاء الأرض؟!

إن انهيار اليورو لا يقل خطراً عن انهيار الدولار في هذا الطرف السيئ، وإن آثاره ستضرب أول ما تضرب اقتصاد الولايات المتحدة بعد أوروبا، وبالتالي ستؤدي إلى نتائج خطيرة على الاقتصاد الأميركي بسبب الارتباط الوثيق بين الاقتصادين في الاستيراد والتصدير، وفي تداخل أعمال البنوك

والبورصات، ولا نبالغ إن قلنا: إن انهيار منطقة اليورو سيكون وقعه كبيراً ومدمراً في كل أنحاء العالم؛ أي سيؤدي إلى أزمة عالمية لا يمكن إطفائها والسيطرة عليها، وستصيب العالم بأزمة عالمية ثالثة هي أشد من أزمة سنة ١٩٢٩م، وربما تؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي برمته بالإضافة إلى تفكك دول الاتحاد الأوروبي كما كانت قبل سنة ١٩٩٢م، وسيوجه ضربة كبيرة للولايات المتحدة ولأقتصادها بشكل لا تستطيع السيطرة عليها ولا معالجتها!!..

وان هذا كله يذكرنا بالإرشاد الرباني وهو يقول: ﴿ أَفَمَنْ أَتَسَسَّ بِئِكَنتُهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنْكَ اللَّهُ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَتَسَسَّ بِئِكَنتُهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَتَاهَا بِهِ، فِي نَارٍ جَهَنَّمَ ۖ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾

ويقول سبحانه وتعالى: ﴿ قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَىٰ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾، وقوله: ﴿ فَلَا تَعْجَبْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ﴾، وقوله: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّامُ تَمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنْفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾.

صدق الله العظيم □

ثورات العرب بين نزعة الخلاص والبدائل الهجينة

حسن الحسن

Hasan.alhasan@gmail.com

لم تعد جماهير الأمة في غالبيتها الساحقة تقوى على احتمال الظلم والاستبداد والقهر والذلة والمهانة، ولذلك انفجرت بوجه الطواغيت، تهتف بإسقاط أنظمة حكمهم البشعة. ويكاد ينحصر جل هم الناس في ظل أوقات الثورة العصبية في إيقاف مسلسل القتل المستشري فيهم صباح مساء، حيث يواجه الثائرون آلة البطش الرهيبة بصدورهم العارية. ولا يرون إمكانية وقف ذلك النزيف إلا في سرعة إنجاز إسقاط النظام. وهو ما اتفقت على تحقيقه جميع أطراف الثائرين دون الخوض في طبيعة النظام البديل، مكتفين بإعلان أهداف عامة، يشترك فيها جميعهم.

إن الثائرين سرعان ما يدركون بأنه لا سبيل إلى حسم إسقاط الأنظمة القمعية بمجرد المظاهرات السلمية؛ ولذلك يتوجهون للاستعانة بقوى تستند إليها الأنظمة كقادة العسكر، الذين لهم تطلعاتهم الخاصة بعيداً عن الثوار، كما جرى في مصر، أو كالاستعانة بالدول الكبرى لإسقاط المستبد الداخلي كما جرى في ليبيا، وبالتالي تحويل مجرى الثورة من تغيير النظام بشكل جذري كامل وشامل إلى إجراء تغييرات شكلية عبر تعديلات جزئية. وهكذا يسير الثائرون خطوة خطوة في طريق التنازلات، ابتداء بكتف

معتقداتهم وتصوراتهم وصولاً إلى حلول توافقية مرتجلة تنتج خليطاً من المشاريع والأفكار المضطربة. فتحت ضغط الواقع الذي لم يكن الثائرون جاهزين للتعامل مع تحدياته أو تداعياته، يلجأ أغلبهم بطبيعة الحال إلى المساومة على هويتهم الأيديولوجية و مستقبلهم السياسي. ما يعني بالمحصلة القبول بنظام سياسي هجين لا يرضي أحداً، وبالتالي يسبب الشقاء والتعاسة والمشاكل أكثر مما يشكل حلاً. وفي حال تدويل القضية فإن التبعية للقوى الدولية تنتقل من حالة التبعية بالإكراه عبر نظام عميل إلى التبعية بالرضى عبر مجالس منتخبة.

تؤول ثماره إليه، فهو لا يتحرك بداعي الشفقة أو بشكل ارتجالي أو كرد فعل، ولا ينتقل من مرحلة لأخرى إلا بعد وضع ترتيبات تضمن له صيرورة الأمور لصالحه.

في سياق الثورات الحالية تحديداً فإن الغرب يصّر على تسويق ثقافته وفكره كي يضمن لمخططاته ومشاريعه النجاح برضى الجماهير وقناعتها، مع محاربة كل فكر يتصدى لتلك المخططات والمشاريع، إذ لم يعد للأنظمة المتسلطة على رقاب الأمة حظ كبير للتحكم فيها بعد استفاقة الشعوب ومطالباتها بحقوقها. لهذا تتكاثر الحملات الإعلامية وتتدافع بشكل مكثف لتسويق فكر الغرب وثقافته في إطار شعارات توضع على ألسنة الناس وفي أدمغتهم، مظهرة لهم أنها طريق الخلاص. وأبرز ما تسلط وسائل الإعلام الضوء عليه دعوة الثائرين للسير في طريق الحرية والديموقراطية والتعددية السياسية والدولة المدنية والاندماج في المجتمع الدولي واحترام حقوق الإنسان، وكلها مصطلحات غربية وتخدم أجندة الغرب وتتصادم مع الإسلام في كثير من أصولها وفصولها.

ولتبليس هذه المعاني على الناس يتم خلطها بشكل مغلوطن بغيرها من المعاني

في ظل هذه الأوضاع القاهرة، تصبح أي دعوة تنادي بوجوب إقامة الخلافة لإنجاز الوحدة بين البلاد الثائرة وتطبيق الشريعة فيها وتحرير فلسطين، تصبح دعوة منفرة عند المتسلطين على هذه الثورات، بحجة أن تلك الدعوة ستبث الخلاف بين تيارات الثورة المتباينة، وبالتالي سيتمكن الحكام من فرض سيطرتهم على الأوضاع، كما أن ظهور مثل تلك الدعوة ستكون مدعاة لترك الغرب شعوبنا فريسة للأنظمة المتوحشة كي تسحقها تحت جنازير الدبابات، فهذه التطلعات (الخلافة، الوحدة، تحرير فلسطين) هي عين ما يحذر منه الغرب ويعاديه. فيما يدأب خصوم المشروع الإسلامي بالترويج لأفكارهم بكل ما أوتوا من قوة.

ويعتبر الموجهون لهذه الثورات والمتسلطون عليها، من المحسوبين على التيار الإسلامي، بأن غض النظر عن هذه القضايا المصيرية هو تكتيك لازم لتجاوز الظرف الخائف، وأنه بمجرد سقوط الأنظمة فسيكون لكل حادث حديث. وبالفعل تتطلي هذه الحجج أكثر الأحيان على عامة الناس، إلا أن واقع الحال يسقطها تماماً، فالغرب ليس ساذجاً، وهو عندما يدعم ويؤيد ويمول أي مشروع يضع ضمانات كي

المحبة إليهم، فالديمقراطية هي الشورى بزعمهم، والحرية نقيض الاستبداد، والتعددية السياسية هي القبول بالآخر، والدولة المدنية ضد الدولة العسكرية، والانخراط في المجتمع الدولي هو نقيض العزلة، واحترام حقوق الإنسان هو التسامح وإعطاء كل ذي حق حقه. فيما حقيقة الأمر أن الديمقراطية المطروحة هي سيادة الشعب مقابل سيادة الشرع، والحرية المفترضة هي إطلاق الإنسان لعنان رغباته ليحقق ما يتوهمه من سعادة من غير وصاية لأحد عليه، رباً كان أو سواه، والتعددية المطلوبة هي فرض دعوات على المسلمين متناقضة مع معتقداتهم كالتيارات العلمانية والليبرالية والاشتراكية والقومية والوطنية، واحترام حقوق الإنسان تشمل احترام وحماية كل معتقد وسلوك مهما كان شائناً ومنحرفاً وشاذاً، كعبادة الشياطين والشذوذ الجنسي بأنواعه، وأما الدولة المدنية التي ينشدون فإنها تلك التي تتحلل من أي ارتباط بشرع أو دين، وأما الانخراط في المجتمع الدولي فيعني الدخول في موثائق ومعاهدات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الرأسمالية التي تلغي خصوصية البديل الإسلامي والقبول بـ(إسرائيل) وتجعل الأمة أمماً وبلادهم أقطاراً ممزقة تدور

في فلك الغرب ومصالحه. للأسف لا يدرك أكثر الناس واقع هذه المصطلحات وتداعيات دلالاتها على هوية الأمة وواقعها ومستقبلها. ومن يدري يلوذ بالصمت كي لا يصطدم مع الأوساط الإعلامية وديناميكيات الفكر والثقافة الذين تقدمهم وسائل الإعلام كأوصياء على الأمة. ومنهم من يتأول الخطاب ليمرر العاصفة من فوق رأسه فيبدأ بفذلكة الشعارات المطروحة نزولاً عند أحد المعاني التي تخطر بالبال، غافلاً أو متغافلاً عن السياق الذي تطرح فيه، والتي تعني عملياً الاستسلام لحضارة الغرب وثقافته والإذعان له ولمشاريعه. وأما من يتجرأ على فضح المشروع الغربي الذي يراد تسويقه للأمة من خلال هذه الشعارات والمصطلحات فسرعان ما تقع محاولات تشويه مساعيه ووصفه بالتطرف والجمود والإرهاب، كما يتم تجاهله والتعتيم الإعلامي عليه وكأنه غير موجود.

من الجدير ذكره أيضاً في هذا السياق، بأن حصر البدائل دائماً بين احتمالين لا ثالث لهما، وفرض القبول بأقلهما سوءاً، هو من المفاهيم الخطرة والمغلوطه، وهو أسلوب تستدرج من خلاله شعوبنا لفرض الوصاية عليها. لذلك لا يصح الخضوع لما يقال من قبل

من يتصدر الثورات في وسائل الإعلام: ماذا نفعل وقد أطبقت الدنيا علينا، وصرنا بين فكي كمامشة، وبات التراجع متعسراً والتقدم أشد عسراً، وليكن ثمن الخلاص أيا كان، المهم أن نتخلص مما نحن فيه، ولو على يد الشيطان نفسه.

صحيح أن البعض يستخدم لفظة الشيطان من باب المبالغة، إلا أنها تكون مقصودة في كثير من الحالات وبأشبع دلالاتها، سيما لتبرير الاستعانة بالدول الاستعمارية الكبرى، ومن المعلوم أن هذه الدول تعتنق الرأسمالية الجشعة وتمارس سياسات الشيطان نفسه لا سواء بحقوق الشعوب المستضعفة، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى. لذا وجب التنبه إلى سياسات الاستدراج التي تصطنع أحداثاً لإنتاج ردات فعل معينة تقود إلى توريط الناس وبالتالي وضعهم بين خيارات ضيقة لفرض حلول بعينها عليهم. إن تجنب الوقوع في مثل هذه المآزق التي تستدعي الكثير من التنازلات، لا يكون إلا من خلال إعداد العدة اللازمة من قبل من يطلب التغيير، وذلك بأن يحدد أهدافه وطريقته المؤدية إلى تحقيقها، وإلا فإنه يضع نفسه وأتباعه في العراء، وفريسة سهلة لكل من يريد أن يصطاد. ويعتبر في أحسن الأحوال

عابثاً أو مقامراً يقود أمته إلى المجهول، ويقدم بلاده على طبق من فضة للخصوم والأعداء، سيما أن هؤلاء كثير، وتعج بهم الساحة المحلية والدولية، تلك القوى الماكرة للثيمة التي تتربص بالأمة وتريد أن تستثمر أي حدث ينزل بها لمآربها الخاصة.

أخيراً فإنه ليس صحيحاً بأن أي بديل هو بالضرورة خير من الواقع المير، فعمل البديل القادم أشد مرارة. وكم من الأمثلة الحية شاهدة على ذلك، أبرزها ما وقع في فلسطين، التي انتقل جزء صغير منها من الاحتلال المباشر إلى «منظمة التحرير» تحت عنوان «السلطة الوطنية الفلسطينية»، تلك التي تقوم بحماية مصالح المحتل وضمان أمنه نيابة عنه، وسرعان ما أدرك الناس بأن هذه السلطة أكثر بشاعة من الاحتلال المباشر نفسه، فوق ما نتج عنها من تنازل عن أغلب فلسطين. وكذلك ما آل العراق إليه من فاجعة، فقد خرج من نكسة صدام حسين ليقع في نكبة الاحتلال ومأساة كل من حكمه بعده على نحو مقرر أدى إلى تفتيت الدولة وإلغاء دورها بعد تهميشها وتقسيمها بين الشركاء الطائفيين وكأنها مجرد عقار يتنازعه سكانه بحسب أعداد كل عرق وطائفة فيه. □

التغيير في سوريا: غليون في الميزان

فؤاد الزهيري

لا تزال آلة القمع البشعة للنظام السوري تنزل بالشعب مختلف صنوف الأذى والقتل والخراب والدمار، وتحصد الأرواح البريئة بالعشرات يومياً لأكثر من تسعة شهور متواصلة أمام سمع العالم وبصره. بينما يبقى الناس صابرين بعزة وإباء مما بيعت الأمل في اقتراب النصر بقرب زوال أنظمة البطش والاستبداد. ولكن ما يدهش المرء أن يرى، رغم ذلك، الأنظمة الفاسدة العميلة في المنطقة، عربية وغير عربية، تتواطأ سراً وعلناً مع الدول الأجنبية لترتيب إيجاد مخرج أو بديل للنظام يحافظ على الغرب ومصالحه، ويقطع الطريق أمام أي تغيير حقيقي بحجج واهية كالحفاظ على الاستقرار في المنطقة، وعلى حقوق الأقليات، وعلى عدم استعداد الغرب ضد المسلمين.

بحسب ما رده غليون نفسه مراراً بقوله «إن التيار الإسلامي يهيمن على الشارع بشكل كبير».

وأما قبول غليون بحكومة إسلامية فما هو سوى ذر للرماد في العيون، إذ يفهم منه العامة أنه ليس ضد الإسلام، فيما يقصد هو بأنه لا مانع من أن يشترك الإسلاميون في الحكومة أو حتى يشكلونها، على شرط أن لا تحكم بالإسلام، حيث إنه لا يرضى بحسب نصه بأن تكون الدولة إسلامية بل يجب بزعمه أن تكون علمانية تحكم بالقوانين الوضعية، وإشراك الإسلاميين في الحكم ما هو سوى مجرد خديعة يراد منها احتواء الشعوب المسلمة، كما هو حاصل في تركيا وتونس ومصر وليبيا.

لذلك ليس عجباً ما رأيناه من سعي تركيا وقطر الحثيث في إنجاب المجلس الوطني السوري برئاسة الدكتور برهان غليون المشهور بعلمانيته الفاقعة والتي يروج لها منذ سنين طويلة وما زال، وها هو يدعو إلى «إقامة دولة مدنية في سوريا» بعد انتخابه رئيساً للمجلس الوطني موضحاً بأنه «يقبل بحكومة إسلامية، لكنه لا يمكن أن يقبل بدولة إسلامية» مؤكداً بأنه «يريد دولة علمانية ديموقراطية»، ما يعني أن دعوته ابتداء إلى الدولة المدنية هي صيغة مخففة للتدليس على الناس لإيجاد الدولة العلمانية، ذلك أنه يدرك بأن الشعوب المسلمة تتطلع بشوق إلى تغيير يعيدهم إلى الإسلام لا غير، وذلك

عليها سخطهم بينما هي بكل بساطة: هي القبول بأن الدين لله والوطن للجميع». إن استنتاج غليون يدل على أنه سطحي ويكرر الكلام من غير تفكير عميق، فمن يقول إن الوطن للجميع في مقابل أن الدين لله يعني بشكل مباشر رفض أي دين ينص على وجوب التزامه بكافة شؤون الحياة، وهكذا تكون العلمانية خصماً للإسلام وضداً له لأنها تقصيه عن الحياة، ولا يمكن أن يجتمع تطبيق الإسلام وتطبيق العلمانية في المجتمع ذاته، فوجود أحدهما يعني إقصاء الآخر حتماً. ومن ثم هل يسمى مفكراً حقاً من يعتبر أن مقولة إن الدين لله والوطن للجميع ليست ضد دين الإسلام، الذي ينص على أن الدين لله والوطن لله، بل الدنيا والآخرة وكل ما في هذا الكون لله وحده لا شريك له.

إن القول بأن الدين لله والوطن للجميع إنما يعني فصل الدين عن شؤون الحياة، بحيث يبقى الدين محصوراً في علاقة الإنسان بربه دون أن يكون له دور أو تأثير في علاقته بالآخرين، ناهيك عن منع الدولة وجميع مؤسساتها وسياساتها من استمداد أي شرعية لها من الدين أو الاسترشاد بأي شيء من أحكامه. ومن ثم فإن هذا الفهم لهذه العبارة هو نقيض الإسلام حتى ولو لم يكن معناها من وجه أو آخر اللادينية بعينها. فالمسألة لا

ومما يضع علامة استفهام كبيرة حول مدى استقامة غليون فوق علمانيته الفاقعة دعوته مراراً في وسائل الإعلام إلى «العمل على طلب الحماية الدولية»، مما يعني فتح الباب مجدداً لكي يقتحم الغرب حياتنا ويتدخل في كل صغيرة وكبيرة في شؤوننا، فيما هو يعلم تماماً بأن الغرب هو سبب آلامنا ومآسينا، وليس مطلوباً البتة سوق الأمة كالتطيع من حظيرة إلى أخرى، إنما المطلوب تحريرها، وما تضحيات شعوبنا سوى ثمن مستحق لتحقيق استقلال إرادة الأمة وخلاصها من طواغيتها.

وغليون رئيس المجلس الوطني، الذي يدعي تمثيل الشريحة الأوسع من السوريين، مولع بالفكر الغربي الذي يشكك في صلاحية الإسلام وشرعيته لتنظيم شؤون الحياة، لذلك يطالب بإقصاء الإسلام عن الدولة والسلطة والتشريع صراحة، استناداً إلى أفكار مجترّة من كتب المستشرقين، وما هو في الحقيقة إلا أحد تلامذتهم، الذي انتهج نهجهم وتابع رسالتهم، ولهذا منح كرسياً لمابعة نهجهم وتدریس منهجهم في جامعة السوربون في باريس.

يقول غليون في كتابه: «نقد السياسة الدولة والدين»: «المصيبة أن الكثير من معادي العلمانية يظنون أنها مرادف للادينية، وعلى هذه الأرضية يشنون

من مشاغله». فها هو هنا يردد مقولة المستشرقين ومن تأثر بهم أمثال طه حسين وعلي عبد الرازق أدعياء عدم وجود نظام حكم في الإسلام، بمعنى عدم وجود أساس لمفهوم الدولة في الشرع الإسلامي. وهو افتراء فاضح تكذبه آيات الحكم في القرآن، سواء بمعنى القضاء أو بمعنى علاقة الحكام بالمحكومين. فقلوه سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ واضح فيه وجوب تحاكم الناس إلى شرع الله بل ورضاهم بهذا الحكم. ويؤكد هذا الأمر قول الله تعالى مستكراً رغبة البعض في التحاكم لغير شرع الله واعتبار من يصنع ذلك غير صادق في إيمانه كما في قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّالِمِينَ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾

بل بالإضافة إلى وجوب الطاعة لله ولرسوله في كل أمر ونهي ورد في القرآن والسنة، فإن الله أمر أيضاً بوجوب طاعة أولياء الأمور، أي الحكام ولكنها طاعة لهم ما داموا يلتزمون بشرع الله تعالى، لأنه لا طاعة في معصية. وإذا حصل خلاف بين الحكام

تتعلق بترتيب مصطلحات وتعريفها، إنما بواقعها ودلالاتها وأثرها في الواقع. ومن عجائب جرأة هذا الرجل قوله: «ليس في الشرع الإلهي ولا يمكن أن يكون فيه مادة جاهزة لكل القضايا والميادين». فلو اكتفى بقوله أن الشرع الإلهي ليس فيه مادة جاهزة لكل القضايا لقلنا عنه جاهلاً كحال غيره، ولبينا له بأن ادعائه هذا مناف لحقيقة الإسلام، لأن الشرع الإسلامي بعمومه فيه علاج كل مسألة وحل كل قضية بنص القرآن الكريم: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيِّنًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾، ولكن هذا العلاج أو ما يرمز إليه غليون بالمادة الجاهزة لكل القضايا والميادين يتوصل إليه من قبل ذوي الاختصاص (أي المجتهدين) باستنباطه من نصوص الشريعة (القرآن والسنة)، وهو ما حصل عبر التاريخ الإسلامي، دون حاجة المسلمين طيلة تلك العصور إلى الأخذ بأي قانون من خارج الشريعة أو تعطيل أي حكم فرض عليهم في الشريعة، وكتب الفقه التي وضعها أئمة الفقه عبر تلك العصور شاهد أمين على ذلك. أما جرأة غليون التي تدل على غلو لاديني هو افتئاته على الله جل شأنه وزعمه بأنه لا يمكن لشرعه أن يستوعب كافة شؤون الحياة! ويقول غليون: «لم يفكر الإسلام بالدولة، ولا كانت قضية إقامة الدولة

والمحكومين فالْحَكَمَ في هذا الحال هو شرع الله كما يبينه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾

إضافة لما سبق فمن المعلوم للقاصي والداني أن رسول الله قد أسس دولة وبين لنا من خلالها الأحكام الواجب اتباعها إزاء الدول الأخرى وبأصحاب الأديان الأخرى فضلاً عن علاقة الدولة بالمسلمين أنفسهم، كما رسم معالم تلك الدولة بشكل واضح سواء في القضاء أو الاقتصاد أو الحرب أو السلام أو غيرها من الشؤون. وبعد كل هذا يزعم غليون بأن الإسلام لم يفكر في الدولة؟ ويقول غليون: «لا يوجد شيء في التاريخ لا يخضع للتبدل والتغيير... وبالتالي فمن أكبر المحاذير أن ننسى ذلك ونحاول أن نطبق على مشاكلنا الخاصة حلول الماضي». ونحن ندرك أن هناك تغييراً وتبدلاً دائماً، ولكن ذلك في الأمور المادية ووسائل الحياة وأدواتها، أي ما يسمى بالعلوم والتكنولوجيا والإدارة وليس في الإنسان، فهو بطبيعته وغرائزه وحاجاته العضوية لا يتغير ولا يتبدل، ومن هناك فإن الأحكام الشرعية المتعلقة بالإنسان وحاجاته وغرائزه وطرق إشباعها لا تتغير ولا تتطور. ومن ثم فإن الله تعالى خالق الكون والإنسان والحياة

هو من نبهنا إلى صلاحية دينه لكل زمان ومكان، فهل نتبع غليون ونترك دين الله، الذي يقول: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾، وقوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾، وقوله عليه الصلاة والسلام: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله وسنتي». إلا أن غليون تجاهل كل ذلك، كما أغفل الاجتهاد الذي يعتبر آليه شرعية لاستنباط الحلول للوقائع الجديدة من النصوص الشرعية، وهو ما أسلفت فيه القول بأن هذا ما قام به الفقهاء في الماضي ويقومون به في الحاضر وسيبقى مستمراً إلى قيام الساعة. لذلك فإن استنكار غليون لتطبيق حلول الماضي على مشاكلنا الخاصة مردود عليه، لأنه إذا كانت هذه المشاكل هي نفس المشاكل السابقة فلا ريب أننا سنعالجها بنفس الأحكام دون اعتبار لتغير الزمان أو المكان. أما إذا كانت مشاكل جديدة ووقائع جديدة فلا خلاف في أنه لا بد من إيجاد الأحكام المتعلقة بها مستنبطة من الكتاب والسنة، لا من تصورات الرجال الذين يشاهد فيهم العجز والقصور والتقلب والتقلب بين المتناقضات واللهات وراء الأوهام والنزوات.

وفي كتاب «مأزق الدولة بين الإسلاميين والليبراليين» الذي ساهم في كتابته برهان غليون - صدر

عام ٢٠١٠م، يقول في تعريف معنى الدولة المدنية التي يدعو لها: «الدولة ضرورة اجتماع، يقتضيها الاجتماع وبينها، لا تبنيه، معنى ذلك أن الاجتماع متغير ومتطور تبعاً للأزمنة والأحوال وتطورات انتظامه وتكويناته ومعارفه، فإذا تغير وعي الاجتماع لذاته وعلائقه،...، وتغيرت الأدوار تبعاً لذلك، فلا بد أن يؤثر ذلك في شكل الدولة، وأدائها، ودورها، ومصدر شرعيتها، وآليات تحقيقها، طبقاً للتغيرات الحاصلة في بنیان المجتمع». لا يختلف مع غليون في قوله إن الدولة تقتضيها ضرورة الاجتماع، أي تواجد الناس معاً ونشوء علاقات بينهم. فنشوء المجتمعات يقتضي وجود نظام ينظم العلاقات فيه ومعالجات لما قد ينشأ عن هذه العلاقات من مشاكل، وبالتالي ضرورة وجود دولة ذات سلطة لتطبق هذا النظام وترعى شؤون رعاياها حسب أحكامه. ومع هذا فإن الإنسان ليعجب كيف يقر غليون بالضرورة الاجتماعية لوجود الدولة ثم يقول بأن الإسلام لم يفكر بالدولة مع حاجته الحتمية لها لتنظيم شؤون أمة إسلامية جديدة ومجتمع إسلامي بدأ ينمو منذ وصول رسول الله ﷺ إلى المدينة. فماذا يسمى غليون وثيقة المدينة التي كتبها رسول الله ﷺ لتنظيم العلاقة بين مختلف سكان المدينة من مسلمين ويهود ومشركين؟ ثم ألا يعلم

غليون وأقرانه من العلمانيين أن رسول الله ﷺ لا ينطق عن الهوى، بل ما قاله وفعله هو وحي من الله يجب على المسلمين السير وفقه استجابة لأمر الله سبحانه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ لعل أبرز أسباب ما يقع فيه غليون وأمثاله من حملة هذا الفكر العلماني والمروّجين له في العالم الإسلامي، أنهم لم يعنوا أنفسهم بدراسة الإسلام، بوصفه طريقة عيش ومنهج حياة ينبثق عنه نظام حكم متميز، ونجد أن أغلب هؤلاء اطلعوا على الإسلام من خلال أساتذة مستشرقين قادوا حملة الغزو الثقافي الصليبي للعالم الإسلامي فدرسوا الإسلام ليشوهوه وليدسوا عليه ما ليس منه، فشَبَّ حملة هذا الفكر بالتالي جاهلين بالإسلام ومعادين له في آن واحد، فكان ما نرى من حملاتهم الفكرية والسياسية ضد نظام الإسلام ومن تحريضهم عليه. ولو كان غليون مسلماً نجيباً لنقد الفكر الغربي العلماني الذي أشعل صراعات وحروباً دمرت البشرية، ولأوضح مدى حاجة العالم الذي يتن من فحش الرأسمالية وبشاعتها للإسلام ولدولة الخلافة، ولتعاطف مع شعبه وقضاياه على أساس الإسلام الذي يؤمن به، بدل أن يجعل من نفسه رأس حربة على المشروع الإسلامي. □

لقد آن أوان الإسلام، فقد استغلظ واستوى على سوقه، وبدأ عصر الخلافة من جديد

سعيد الأسعد - فلسطين

إن حياة الأمم صاحبة الرسالة ترتبط برسالتها، وذلك في نشوئها وصدارتها ونهضتها، أو رجوعها وفنائها واندثارها، وهي إن عادت فلن تعود سيرتها الأولى إلا بالرسالة، والمقصود بالرسالة هو الإسلام كاملاً باعتبار حقيقته عقيدة وأنظمة شاملة لجميع مناحي الحياة، سواء في تنظيم الفرد أم المجتمع والدولة، داخلياً وخارجياً، مبدأً كاملاً مستغنياً مصداقاً لقوله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمَمِ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾

لقد بدأ الإسلام غريباً طريداً في وحشة الجاهلية يخشى حملته وهم قليلون مستضعفون أن يخطفهم الناس إلى أن آواهم الله وأيدهم بنصره، وكانت التجربة الأولى غريبة مريرة تتقاذفها أمواج متناقضة وفتن عمياء مظلمة بين بطش وتكذيب ومحن وتشريد. ورغم كل الوسائل المادية والدعائية إلا أن دعوة الإسلام ظلت فكرية تتفاعل مع المجتمع إلى أن تكونت فئة ذات قوة وقاعدة شعبية لا ترضى غير الإسلام ديناً ودولةً وعيشاً ورسالة، بها يحيون ولأجلها ومن أجلها يموتون. ولقد أنعم الله على أهل الإسلام وحتى من يستظلون بظلال دولته وفي كنف أمته بالطمأنينة والعدل ورغد العيش... وبالمقابل فقد ظل الصراع المريع بين الإسلام والكفر، طيلة فترة وجوده ولا زال عبر عصوره الثلاثة السابقة، إبان عصر النبوة فكرياً وإبان عصر الخلافة والوراثة، حتى تم القضاء على كيان الإسلام السياسي وهدمت الخلافة جراء تركيز عملية الهدم الفكري والذي تعرضت له لمئات السنين وكان يستهدف الإسلام باعتبار كون عقيدته قيادة فكرية وسياسية توجب طرازاً خاصاً من العيش تتجسد فيه العبودية لله، وظل هذا الاستهداف وتضمّن مواد وبدائل للحيلولة دون عودة الإسلام حياً في فكر الأمة ونظرتها لمستقبلها. وذلك من خلال بذر روابط الشقاق ومشاعر الفرقة، فأثار الوطنيات والقوميّات ومشاعر الانتماء للآباء والأعراق، وتمخض عنه تقسيم بلاد المسلمين إلى دويلات عليها حكام طواغيت يبطشون ويظلمون

ويحكمون بالجبت والطاغوت، وظل الحال الميرير هذا إلى أن استدارت دورة الشر وبدأت دورة الخير؛ حيث بدأت تدب في الأمة الإسلامية الحيوية، وذلك ابتداءً من منتصف القرن العشرين على يد مجموعة من شيوخ فلسطين من الشام سند الإسلام، وكانت نواة الخير على يد الشيخ القاضي والمجتهد تقي الدين النبهاني، رحمه الله، فبدأت حركة الأمة تتصاعد وعياً وصحوة، وتحولت إلى جهد جماعي تجسدت في حزب تجسد فيه مبدأ الإسلام، فقام على أساس فكرته وطريقته ليعيد سيرته كمشروع رسالة في أمة خيريتها ورفعتها هي باحتضانها وتطبيقها وعيشها بهذه الرسالة وحملها للعالمين. وكان لهذا الجهد عبر عقود الأثر البالغ على وعي الأمة والتفافها حول مطلب الحكم بالإسلام ونبذ شرائع البشر وما يحكمون، وقد كان سباقاً ورائداً في دعوته للإطاحة بهذه الأنظمة التي أهلكت الحرث والنسل. وقد تعرضت هذه الدعوة لكافة المبادئ الموجودة فبينت زيفها وأثرها في شقاء العالم، وللحق والتاريخ فانه يحسب لهذه الدعوة سبق في ذلك، وهي تدعو العالم إلى العيش ضمن أنظمة الإسلام في وقت مبكر ومنذ عشرات السنين كي تتخلص البشرية من نار الرأسمالية

وشقائها نحو عدل الإسلام ونعيمه. إن الغرب الكافر يرقب حركة الوعي في الأمة الإسلامية، ويرى بلوغ الإسلام في مرتقى تطلعات الأمة في أغلب مناطقها المفصلية في الرأي العام. وما محاولة التدليس على المسلمين بدعوى الديمقراطية والتعددية والدولة المدنية، وما الأعمال المستميتة لزج الحركات التي تدعي أنها إسلامية أو هي إسلامية اسماً وهي تنافح عن دعاوى الغرب الكافر فعلاً وتدعو بدعاواه، ما كل هذا إلا إرهابات تشير إلى حالة اكتمال أو شبه اكتمال دائرة نضج المشروع الإسلامي الضخم، وهو العودة الراشدة إلى الحكم بالإسلام بشكل شامل، باعتباره البديل الحضاري للبشرية، وهي تنتفض في حالة عالمية ضد الحضارة الرأسمالية العلمانية الديمقراطية.

إن هذه الأيام التاريخية التي نعيشها هي أيام فاصلة تعيش فيها الرأسمالية العلمانية الديمقراطية ترنحها ورفض العالم لها من جهة، وفي المقابل يشهد الإسلام الخالص بالمفهوم الحضاري الشامل لكافة مناحي الحياة كبديل للبشرية جمعاء صعوداً، وهذا الحال، وهذه الفرصة الكبيرة تضع المسلمين أفراداً وجماعات وأمة صاحبة

رسالة أمام أماناتها التي حملها الله سبحانه وتعالى، وستسأل عنها يوم القيامة، وقد بدأت الأمة حركتها الأولى بثورتها على أعمدة العصر الجبري في بلادها كخطوة أولى في طريق تحررها بالإسلام وحده لا بفتات ما تلفظه البشرية وتثور عليه من رأسمالية وديمقراطية ودولة مدنية علمانية يسعى أهلها للانعتاق منها.

إن ما يسمى بالعالم الحر أو العالم الأول والثاني يثور ضد الرأسمالية وملحقاتها. وتلك الأمور التي ينادي بها تتلقفها حركات من المسلمين ممن ضيع بالغرب وبحضارته المترنحة، وللأسف منهم حركات إسلامية (معتدلة)، وما اعتدالها إلا دخن أدخل على المسلمين كعثرة لهم وهم يشقون طريق التحرير لهم وللعالم من ربة العصر الجبري ومسبباته ومن هم وراءه من دول الكفر الرأسمالية الديمقراطية. فما على الأمة الإسلامية إلا أن تنتبه لما بينها من دخیل أو دخن فتطرده، ولا تقبل إلا من هم منها ومن دينها الخالص النقي الشامل وهي تحمل أمانة إسلامها عيشاً به وتطبيقاً له وحماً له كمشروع حضاري بديل عن الرأسمالية الديمقراطية. وما عليها إلا أن تتبذ كل من يقف أمام عجلة القاطرة ليذهب هباءً منثوراً من

أمام عجلة التاريخ، أو أن يعود إلى مسعى أمته ويسعى معها سعيها وهو مؤمن، ذلك خير لهم لو كانوا يعلمون.

إننا ونحن نذكر الدخن في مسيرة أمة عظيمة وحضارة عريقة أن أوان عودتها لإسعاد البشرية، ييكينا ويحز في نفوسنا أن يقف أمام هذه الحالة التاريخية في تحول العصور وتبدلها بعض هذه الحركات الإسلامية (المعتدلة) على الطريقة الغربية، وبعكس تيار هذا المشروع، وهم يدعون بكل سفور للديمقراطية والدولة المدنية العلمانية، ويتركون حكم الله ودستوره وراء ظهورهم. وما التصريحات والمواقف العلنية من حركة الإخوان وحركة النهضة عنا ببعيدة و تصب في محاولة لتصديق مشروع أمتهم الحضاري وهو الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. وإننا ندعو ونأمل بأن يسمعوننا ونحن نبشر العالم المنتفض ضد الرأسمالية بأن الخلافة والإسلام هما أملككم وسعادتكم، واعلموا بأن هذا القدر المحتوم هو فرض الله العظيم ووعد الصديق القاطع، وبشرى نبيه المصطفى الأمين، ولكن أكثر الناس لا يعلمون. قال تعالى: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ □

حزب النور: الديمقراطية كفر في أصل فكرتها، ولا مانع من الاستفادة من آلياتها

يسعى السلفيون في مصر إلى شرح مواقفهم السياسية على مختلف المنابر الإعلامية بعد صعود نجمهم الذي أثار جدلاً في الأوساط السياسية المصرية مصحوباً بحملات إعلامية محمومة يشنها عليها منافسوه. يقول الشيخ ياسر برهامي عضو مجلس إدارة الدعوة السلفية في معرض توضيحه لموقف السلفيين من الديمقراطية كنظرية حاكمة للعملية السياسية في مصر إن «الديمقراطية التي قبلنا آلياتها هي كما صرح به برنامج حزب النور منضبطة بضوابط الشريعة». وأضاف «نعني أننا لا نقبل أن يكون الحكم لغير الله». وفي جواب لبرهامي على أسئلة تلقاها موقع «صوت السلف» الذي يشرف عليه، وضع المقصود من قبولهم بـ «آليات» الديمقراطية، قائلاً «نقبل مسألة الانتخابات على ما فيها من بعض المخالفات إلا أنها أقل مفسدة من ترك المجال للعلمانيين والليبراليين. ونقبل مراقبة البرلمان للحاكم، وإمكانية عزله ومنع استبداده، ونقبل قيام المؤسسات في الدولة على مبدأ الشورى الذي يتم من خلال الانتخاب». أما ما لم يقبله السلفيون، فهو — كما يوضح الشيخ ياسر — «الفكرة الفلسفية للديمقراطية في أن الشعب هو مصدر السلطة التشريعية، وما في الديمقراطية من كفر في أصل فكرتها، وذلك لاعتقادهم الجازم بأن الحكم لله». وفيما يستند إليه السلفيون من الشريعة الإسلامية في موقفهم من الديمقراطية، يوضح الشيخ برهامي للمعترضين عليهم أن «النظم البشرية» يمكن أن ننتفع بما يوافق الشرع منها. مستدلاً بالنظم الإدارية التي كانت عند الفرس مثل «الديوان» والتي عمل بها عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لتنظيم مصالح المسلمين.

مهدي عاكف يثير ضجة سياسية في مصر إثر تصريحاته ضد «الديمقراطية»

رفضت قيادات جماعة «الإخوان المسلمين» وقيادات ذراعها السياسي حزب «الحرية والعدالة» التعليق على تصريحات المرشد العام السابق للجماعة مهدي عاكف والتي وصف فيها الديمقراطية بـ «قبقاب الحمام... يذهبون بها فقط إلى الوضوء»، وقد وصفت القوى السياسية المصرية العلمانية تصريحات المرشد العام السابق بـ «الأكذوبة الضاحكة». واستنكر هؤلاء تصريحات عاكف التي أكد فيها أن جماعته «ستحكم لا محالة، وأن من لا يريد لهم عليه أن يترك مصر ويرحل». وقال هؤلاء إن «الإخوان لم يصنعوا الثورة وقفروا عليها وسرقوها لتصفية الحسابات مع النظام السابق وتحقيق حلمهم القديم في حكم مصر وعادوا بعد سقوطه ليتحالفوا مع المجلس العسكري ويكفروا ثوار التحرير».

القرضاوي يفتي بجواز التدخل الدولي في سورية، ويدعو للتعامل بحكمة مع الغرب و(إسرائيل)

أفتى الشيخ يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بأن من حق السوريين الطلب من دول أجنبية وبدعم من الأمم المتحدة التدخل في بلادهم في حالة فشل الدول العربية في وقف حمام الدم وقال القرضاوي في لقاء له مع صحيفة الفايننشال تايمز بأنه كان ممن دعوا للثورات العربية قبل ان تبدأ وبعدها، وكان موقفه واحداً من أهم العوامل التي دعت الجامعة العربية لاتخاذ موقف متشدد من النظام السوري! كما ذكر القرضاوي في مقابلاته إن عودة الإسلاميين ووصولهم للسلطة أمر محتوم لأن «كل شيء ممنوع مرغوب فيه. ونحن الإسلاميين كنا ممنوعين»، مشيراً إلى معاناة الحركات الإسلامية في العالم العربي من بطش الأنظمة الديكتاتورية ومنعها من النشاط السياسي. ودعا الشيخ القرضاوي الغرب الى تبني رؤية جديدة للتعامل مع الإسلام. وقال إن الدول التي تشهد صحنات إسلامية وصعود الإسلاميين للحكم ستتعامل مع الغرب و(إسرائيل) لكنها لن تقبل بالاستضعاف، خاصة أن (إسرائيل) فرضت سياساتها بالقوة. وعبر الشيخ عن إعجابه بالنموذج التركي مع إقراره بأنه لا يوجد نموذج تام للدولة الإسلامية اليوم.

سوزان مبارك المسؤولة الأولى عن تغيير المناهج المصرية لصالح (إسرائيل)

أكدت صحيفة «روز اليوسف» المصرية بأن سوزان مبارك تعهدت لـ(الإسرائيليين) في اجتماع تم في قصر رئاسة الجمهورية في عام ١٩٩٨م بالضغط على وزير التربية والتعليم، والأوقاف وكذلك مفتي الديار المصرية، للعمل على تنفيذ خطة تغيير المناهج، بما يتوافق مع الرغبة (الإسرائيلية). كما تؤكد الصحيفة أن مبارك استلمت ٣٠٠ مليون دولار بعد مرور شهرين من المحادثات مع الخبراء (الإسرائيليين)، وتعهدت بأن تأخذ على عاتقها مسؤولية إعادة طبع الكتب الدراسية، بحيث تخلو من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تهاجم اليهود. وكان الخبراء (الإسرائيليون) قد أطلعوا سوزان مبارك على الأسباب التي حالت بنظرهم دون تقبل المصريين لفكرة التطبيع مع بلادهم، وأهمها المناهج لمادتي التاريخ والدين المعتمدة في المراحل الدراسية الثلاث. وبحسب الموقع فإن الرئيس حسني مبارك نفسه انخرط في العمل لتنفيذ الاتفاق، وأوصى بتقليل الدروس التي تتحدث عن الصراع العربي (الإسرائيلي)، والتركيز على دروس تتحدث عن فوائد عملية السلام. كما أعلنت سوزان مبارك موافقتها على أن تشمل المناهج الدراسية آيات من التوراة، وعلى إلقاء الضوء على حقبة تواجد اليهود في مصر. وأفاد موقع «تلفزيون نابلس» الإلكتروني بأن القيادي في حزب العمل بنيامين بن أليعزر طالب مؤخراً الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك بإعادة ٣٠٠ مليون دولار، لعدم إتمام المهمة التي تلقى المبلغ من أجلها.

وزيرة فرنسية لا أعرف أي إسلام معتدل!

رأت وزيرة الدولة الفرنسية للشباب جانيت بوغراب أنه لا يوجد شيء اسمه الإسلام المعتدل، واصفة النجاحات الانتخابية التي حققتها الأحزاب الإسلامية مؤخراً في تونس والمغرب، وفي طريقها لتحقيقها في مصر، بـ «المقلقة». واعتبرت بوغراب وهي من أصل جزائري في حديث لصحيفة «لو باريسان» أن «أي تشريع يستند إلى الشريعة الإسلامية سيفرض لا محالة قيوداً على الحقوق والحريات». وقالت الوزيرة: «إنه أمر مقلق للغاية.. لا أعرف أي إسلام معتدل، والشريعة الإسلامية لا تقبل الحلول الوسط.. أنا مختصة في القانون، وأقول إنه بإمكانك أن تحاول ما يحلو لك بأن تفسر الأمر فقهاً أو حرفياً أو أصولياً. غير أنه حالما يستند القانون إلى الشريعة فإنه يفرض لا محالة قيوداً على الحريات، خاصة حرية العقيدة» لكن بوغراب أقرت أن الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك استخدمتا التهديد الإسلامي كفزاعة للحصول على الدعم من البلدان الغربية، وأضافت: «إلا أن هذا لا يعني أن علينا أن نذهب إلى الإفراط المقابل».

روسيا ترفع قراراً جديداً لمجلس الأمن يسوي بين النظام ومعارضيه في العنف

قدمت روسيا، مشروع قرار جديد بشأن أعمال العنف في سوريا، إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لا يتضمن أي عقوبات أو حظر الأسلحة على نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وقال مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين إن القرار «يوجه رسالة قوية إلى جامعة الدول العربية أننا نشجعها على مواصلة جهودها، والعمل جنباً إلى جنب مع الحكومة السورية، وتنفيذ خططها لنشر بعثة مراقبين في سوريا». والاقتراح الروسي «يدين بشدة العنف من جميع الأطراف، بما في ذلك الاستخدام غير المتناسب للقوة من قبل السلطات السورية»، ويحث «الحكومة على الكف عن قمع الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات». إلا أن الأوروبيين اعتبروا أن القرار غير كاف، وهو ما أكدته مندوب ألمانيا لدى الأمم المتحدة بيتر ويتغ بقوله إن مشروع الاقتراح الروسي لاستصدار قرار من مجلس الأمن بشأن الأزمة السورية «غير كاف» ولكن يمكن تحسينه.

تركي الفيصل: الدول العربية لن تسمح باستمرار «المذبحة» في سورية

قال الأمير تركي الفيصل وزير المخابرات السعودية السابق إن الدول العربية لن تسمح باستمرار «المذبحة» التي يتعرض لها الشعب السوري، مضيفاً أنه من غير المرجح أن يتحى الرئيس بشار الأسد عن السلطة طواعية. وتعثرت الجهود الدبلوماسية الرامية لحل الأزمة في سورية بسبب رفض الأسد

مبادرة طرحتها جامعة الدول العربية.

وأعرب الفصيل عن اعتقاده بأن إجراءات إضافية ستتخذ في المستقبل القريب. وتدعو خطة الجامعة العربية إلى عودة القوات السورية إلى ثكناتها والسماح بنشر مراقبين عرب في سورية. وقال الأمير تركي إلى أن الجامعة العربية والمجتمع الدولي عرضا على الرئيس السوري الفرصة ليجاد مخرج لكنه رفض، وهذا أمر يدعو للأسف لأنه يعني المزيد من إراقة الدماء. وقال الأمير تركي إن من الصعب معرفة كيفية التصرف مع الأسد الذي ينفي إصدار أوامر لقواته بقتل المتظاهرين المسالين. وقال إن هناك رئيساً ينفي ببساطة ارتكاب أي أخطاء، مضيفاً أن هذا النوع من القيادة غير مقبول.

أمين عام الجامعة العربية: رفضت طلباً أوروبياً لرفع الملف السوري إلى مجلس الأمن

أكد نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية في تصريح لصحيفة «الشرق الأوسط» نشر يوم ٧ ديسمبر/كانون الأول أنه رفض طلباً أوروبياً بالذهاب بملف سورية إلى مجلس الأمن حين التقى مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل مطلع الشهر الجاري، قائلاً «تناولت الغداء في بروكسل يوم ١ ديسمبر الحالي مع ٢٧ وزير خارجية للاتحاد الأوروبي، وأكدت لهم أننا نعمل في الإطار العربي، وطلبوا مني الذهاب إلى مجلس الأمن ورفضت، وقلت لهم إننا نعمل حالياً في إطار الجامعة العربية لمحاولة حل هذه الأزمة». وأوضح العربي بالنسبة للعقوبات السياسية الخاصة بسحب السفراء العرب من دمشق «القرار صدر بهذا الشأن، لكن سحب السفراء قرار سيادي متروك لكل دولة».

اللواء شاهين: ليس للبرلمان في مصر أحقية بسحب الثقة من الحكومة

صرح كل من اللواء مختار الملا واللواء ممدوح شاهين، بأن البرلمان القادم في مصر ليس من حقه سحب الثقة من الحكومة، وليس دوره أن يراقبها. وهو ما أثار استهجاناً لدى الرأي العام، خاصة جماعة الإخوان المسلمين. وقال محمد البلتاجي، أمين عام حزب العدالة موجهاً كلامه للمجلس العسكري: نحن شعرنا من خلال تصريحات أعضاء المجلس العسكري مؤخراً، بأن هناك رغبة في تهميش دور البرلمان القادم وإعطائها للمجلس الاستشاري، إضافة إلى أن تلك التصريحات أثارت مخاوفنا من عدم رغبة المجلس العسكري في تسليم السلطة الكاملة لإدارة مدنية منتخبة، مشيراً إلى أن الشعب لن يتنازل عن مطالبه بتسليم السلطة، قائلاً: «على المجلس العسكري أن يحترم إرادة الناخبين والصناديق الانتخابية».

غينغريتش يعتبر أن الشعب الفلسطيني ملفق

قال المترشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأميركية والرئيس السابق لمجلس النواب الأميركي نيوت غينغريتش بخصوص (إسرائيل) «أعتقد أننا أمام شعب فلسطيني مخترع (ملفّق)، هم من العرب في الواقع، وهم من الناحية التاريخية جزء من العرب، وأمامهم فرصة للذهاب إلى العديد من الأماكن، ولعدة دواعٍ سياسية تحملنا هذه الحرب التي يتم شنّها ضد (إسرائيل) منذ الأربعينات، إنه أمر مأساوي». وقال إنه سيكون مستعداً للنظر في تخفيف عقوبة جوناثان بولارد الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة منذ عام ١٩٨٧م لنقله معلومات سرية أميركية لـ (إسرائيل)، ورفض رؤساء أميركيون متعاقبون محاولات (إسرائيلية) سابقة للإفراج عنه.

الصومال وتفاقم الأزمات بتأثير الاحتلال

ذكرت جريدة الإندبندنت البريطانية بأن الأوضاع في الصومال ساءت بسبب الاحتلال المدعوم من قبل الأمم المتحدة للبلاد بالرغم من انتهاء الجفاف. فالصوماليون الذين تكبدوا سنوات من الحرب الأهلية والمجاعة أصبحوا الآن يعانون من مخاطر أزمة متفاقمة على حدود بلادهم، حيث إن الاحتلال الكيني للصومال المدعوم من قبل الغرب والأمم المتحدة والذي كان من المفترض أن يتصدى لمجموعة «الشباب» المسلحة، أصبح يشكل خطراً أكبر على المواطنين. وبحسب الجريدة فقد أصبح الصوماليون مهددين من قبل عصابات مسلحة تتعاون مع الكينيين تهاجم المواطنين العاديين. يأتي هذا في الوقت الذي أصبح التدخل الأثيوبي على حدود البلاد مرة أخرى يزيد من تصاعد الأزمة.

المملكة المتحدة تخطط لمواجهة «سنوات من الاضطرابات العامة»

تواجه بريطانيا خطر الفوضى العامة التي تغذيها الأزمة الاقتصادية، فقد حذر اللورد ستيفنز، قائد سابق لشرطة سكوتلاند يارد من أنه سيتوجب على رجال الشرطة القتال للحفاظ على السيطرة على الشوارع، وقد صدر تحذيره هذا بعد تشكيل لجنة مستقلة من قبل الحكومة لبحث مستقبل الشرطة للحفاظ على القانون والنظام، وقال بأن الحكومة التي يقودها حزب المحافظين رفضت دعوات اللجنة للشرطة، وحذر ستيفنز، المفوض الأخير في شرطة العاصمة من الإهانة أو التعجرف في الرد على اللجنة التي يرأسها.

بريطانيا: المزيد من الطالبات يلجأن إلى الدعارة لتمويل دراستهن

كشف الاتحاد الوطني لطلبة بريطانيا أن ارتفاع تكاليف المعيشة ورسوم التعليم الجامعي يجبر أعداداً متزايدة من الطالبات على اللجوء إلى صناعة الجنس من أجل تمويل دراستهن. وكانت الحكومة الائتلافية البريطانية أدخلت إصلاحات سمحت بموجيها

للجامعات برفع الرسوم الدراسية فيها إلى ٩٠٠٠ جنيه إسترليني في العام. وأضافت الصحيفة أن الطلاب الذكور في الجامعات البريطانية تحولوا للعب القمار والمشاركة بالتجارب الطبية من أجل المال. ونسبت الصحيفة إلى إستيلى هارت المسؤولة عن شؤون المرأة بالاتحاد الوطني لطلبة بريطانيا قولها «إن الطالبات أُجبرن على اتخاذ تدابير أكثر خطورة في ظل مناخ اقتصادي توجد فيه فرص عمل قليلة جداً، والعمل في الاقتصاد غير الرسمي مثل تجارة الجنس، بعد رفع رسوم الدراسة الجامعية وتخفيض دعم طلاب الجامعات». **الوحي:** حضارة الغرب متهوية، وهذه إحدى إرهابات سقوطها من غير أسف.

البناتغون يقر بإلقاء بقايا رفات ٢٧٤ جندياً في مقلب للقمامة

تعرضت القوات الجوية الأميركية لانتقادات شديدة بعد الكشف عن إلقاء بقايا رفات ما لا يقل عن ٢٧٤ جندياً أميركياً في مقلب للقمامة بولاية فرجينيا. وأقرت القوات الجوية بالإجراء المثير للجدل، وقالت إنها أوقفته في عام ٢٠٠٨م، لكنها لم تكشف عن عدد الجنود الذين أُلقيت بقايا رفاتهم في القمامة إلا بعد تحقيق أجرته صحيفة «واشنطن بوست». والقوات الجوية الأميركية مسؤولة عن التعامل باحترام مع رفات الجنود في قاعدة دوفر الجوية، وهي نقطة الدخول الرئيسية لقتلى الحرب الأميركيين في حربي العراق وأفغانستان. وهاجم راش هولت وهو عضو ديمقراطي في الكونغرس إدارة القوات الجوية الأمر، ووصف الإجراء بأنه «تدنيس واضح».

الإدارة الأميركية تعلن نهاية الحرب في العراق بعد واحد من أبشع أشكال الاحتلال

تسلم العراق من القوات الأميركية آخر قاعدة يتواجد فيها جنود أميركيون وتقع في الناصرية (٣٠٥ كلم جنوب بغداد)، في خطوة محورية نحو تحقيق الانسحاب الكامل من البلاد. وقال ممثل رئيس الوزراء العراقي «بتسلمنا هذه القاعدة التي كانت تشغلها القوات الأميركية منذ عام ٢٠٠٣م يصبح لدينا ٥٠٥ قواعد»، وهو العدد الكامل للقواعد التي سبق أن تواجدت فيها القوات الأميركية. وذكر أن الجنود الأميركيين المتبقين سيغادرون العراق تبعاً بعد تسليم القاعدة، علماً أن الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن تنص على أن تتسحب القوات الأميركية بالكامل بحلول نهاية العام الحالي. وأوضح الأسدي «لن يشاهد العراقيون بعد الانسحاب الكامل أي جندي أو رتل أميركي في البلاد». وتقول القوات الأميركية إن هناك حوالي ٤ آلاف جندي لا يزالون في البلاد حالياً. وكان الرئيس الأميركي باراك أوباما قال إن حرب العراق تمثل «نجاحاً باهراً تطلب تسع سنوات»، مشيراً في الوقت ذاته إلى «العمل الشاق والتضحيات» التي رأى أنها كانت ضرورية لتحقيق

ما تحقق. كما يخشى عدد من المراقبين الأميركيين من عودة أعمال العنف الطائفية، ويشككون في قوة الهياكل السياسية في العراق التي باتت تقوم على المحاصصة الطائفية، في وقت يستشري الفساد في معظم الإدارات الرسمية.

جيلاني: العلاقات ما زالت متدهورة مع الولايات المتحدة

قال رئيس الوزراء الباكستاني يوسف رضا جيلاني لوكالة أسوشيتد برس أن باكستان تريد إصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة. ولكن ما زال هناك غضب متنام في البلاد، والعلاقات تدهورت بشكل مطرد على الرغم من مليارات الدولارات من المساعدات الأميركية، ولكن هجمات حلف شمال الأطلسي قتلت من القوات الباكستانية في ثلاث مرات مختلفة على طول الحدود التي يسهل اختراقها بشكل واضح منذ عام ٢٠٠٨م، ولكن الحادث الذي وقع في ٢٦ نوفمبر في منطقة مهمند القبلية كان لغاية الآن الأكثر دموية. وهو ما أدى إلى انسحاب القوات الباكستانية من ثلاثة نقاط حدودية حساسة محاذية لأفغانستان؛ ما أثار قلق الولايات المتحدة التي أعربت عن انزعاجها من اتخاذ مثل هذا الإجراء من قبل الجيش الباكستاني.

ملفات أميركية في خرابة تكشف فضائح ممارسات جنودها في العراق

في الوقت الذي تستعد فيه الولايات المتحدة للانسحاب من الأراضي العراقية، أبرزت النيويورك تايمز الصحيفة الأميركية المعروفة تقريراً حصرياً عن اكتشاف صحفي لملفات سرية مهمة في «خرابة» على أطراف بغداد، تحوي تحقيقات مع مجموعة من عناصر قوات مشاة البحرية الأميركية «المارينز» بخصوص مقتل مدنيين في الحديثة عام ٢٠٠٥م. ويتضمن الملف ٤٠٠ صفحة من التحقيقات مع المارينز بالإضافة إلى صور ومذكرات مكتوبة بخط اليد يكشف حقيقة طبيعة هذه الحرب المجردة من الإنسانية، حسبما قالت الصحيفة، حيث اعتبر مقتل ٢٤ مدنياً عراقياً عزلاً، من ضمنهم نساء وأطفال وعجوز مقعد على كرسي متحرك، أمراً «روتينياً» فقد أدلى قائد بالقوات الأميركية بمحافظة الأنبار بالعراق خلال الأحداث، العقيد توماس كاريكر، بشهادته حيث قال «لا أعرف هل هذا بسببنا نحن أم لا، لكننا وجدنا ٢٠ جثة ملقاة على الأرض لأشخاص مذبحين». قائد القوات الأميركية بالأنبار، ستيف جونسون، وصف ما حدث بأنه كان «ضريبة» للتواجد هناك. كما أكد الضابط إدوارد ساكس، أن هناك مرات عدة أطلق المارينز النار على السيارات التي لا تقف عند مواقع معينة حتى لو كان فيها أطفال. وتكشف الملفات كيف أن الكثير من الجنود الأميركيين أصبحوا غير مباينين بقتل المدنيين العراقيين بل وتصويرهم أيضاً، بالإضافة إلى شعورهم بالغربة في بيئة غريبة عنهم.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴿٣٦﴾ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾



جاء في كتاب التيسير في أصول التفسير لمؤلفه

عطاء بن خليل أبو الرسته

أمير حزب التحرير حفظه الله في تفسيره لهذه الآيات ما يلي:

من هذه الآيات يتبين ما يلي:

١. إن قوله سبحانه ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ فيه دلالة - حسب لغة العرب - على أنه جواب لسائل، فقد روي أن الكفار قالوا: أما يستحي رب محمد أن يضرب الأمثال بالذباب والعنكبوت؟ بعد أن ضرب الله مثلاً لمن يعبدونهم من دون الله ويتخذونهم أنداداً ﴿يَتَّخِذُهَا النَّاسُ ضَرْبَ مَثَلٍ فَاسْتَعِزُّوا لَهُ إِنَّكَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوهُ مِنْهُ ضَعْفَ الطَّالِبِ وَالطَّلُوبِ ﴿٧٣﴾﴾ الحج/آية ٧٣ ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾﴾ العنكبوت/آية ٤١. بعدها قال الكفار ذلك القول، فأنزل الله سبحانه ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ على سبيل المقابلة وإطباق الجواب على السؤال، وهو فن من كلام العرب بديع. وهنا يكون المعنى الراجح ﴿لَا يَسْتَحْيِي﴾ - وهو من المتشابه - أي لا يترك الله هذه الأمثال خشية قولكم المذكور لأن هذه الأمثال هي الحق فيما ضربت له، وحيث إن التمثيل إنما يصار له لتوضيح المعنى، فإن كان المتمثل له عظيماً كان

المتَّمثلُّ به كذلك، وإن كان المتَّمثلُّ له حقيراً كان المتَّمثلُّ به كذلك. ولأن حال الآلهة التي جعلها الكفار أنداداً لله هي حال حقيرة، لذلك كان المتَّمثلُّ لها في سورة الحج والعنكبوت كذلك. وهذه الآية بهذا المعنى يتناسب موضعها هنا مع ذكر الله سبحانه في الآيات قبلها ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٢٢).

٢. ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ أي فوقها بالمعنى الذي ضربت فيه مثلاً وهو القلة والحقارة، فيكون المعنى بعوضة فما دونها كما ضرب الرسول ﷺ جناح البعوضة للدنيا: «لو كانت الدنيا عند الله تعدل جناح بعوضة ما سقى الكافر منها شربة ماء» تحقيراً لقيمة الدنيا بالنسبة لنعيم الآخرة عند الله.

٣. ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾.

إنَّ ﴿أَمَّا﴾ هنا حرف فيه معنى الشرط، ولذا كان الجواب بالفاء، وفائدته في الكلام التوكيد كما قال سيويه في معنى "أما زيد فذاهب" أي مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وعلى هذا يكون المعنى هنا أنه مهما كان المثل فإن المؤمنين يصدقون به ويطمئنون إليه، وأما الذين كفروا فإنهم سيسخرون منه من باب المكابرة والمعاندة للحق مهما كان المثل.

والوقوف هنا تامّ بعد ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ لأنه لو وُصل لكان ما بعده صفة له وهو ليس كذلك، فليس المثل هو الذي يضلّ ويهدي بذاته بل هذا بيان وتفسير للجملتين المصدرتين بأما، أي أن هذا المثل يهتدي به فريق ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ويضلّ به فريق ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ولهذا فلا محلّ لها من الإعراب لأنها جملة تفسيرية أي ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾.

٤. إن الفاسقين هم الذين يضلون بالأمثال التي يضربها الله سبحانه، والفسق هو الخروج عن الأصل كخروج الطير من البيضة بعد أن يكسرها. فالخروج عن أحكام الشرع هو الفسق، وقد بين الله صفتين من صفات الفاسقين: نقض عهود الله، وقطع ما أمر الله به أن يوصل.

أما الأول فالنقض هو الحلّ بعد الإبرام والفسخ بعد الالتزام، وهو عامّ في كلّ عهد من عهود الله. وقد ذكر الله في الكتاب عهوداً على خلقه وألزمهم تنفيذها وعدم نقضها ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ (الأعراف/١٧٢) أخذه على جميع ذرية آدم - عليه السلام - بأن يقرؤا بربوبيته سبحانه، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ

وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا عَلِيًّا ﴿٧﴾ الْأَحْزَابُ/آية ٧ عهد على الأنبياء أن يبلغوا الرسالة وقيموا الدين ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ مِمَّا قَلِيلًا فَبُئْسَ مَا يَشْتُرُونَ﴾ ﴿١٨٧﴾ آل عمران/آية ١٨٧ عهد خصّ به العلماء.

وأما الثاني فهو كذلك في كلّ قطع لما أمر الله به أن يوصل وهو يشمل طاعة الله ورسوله وصلة الأرحام.

وقد وصف الله هؤلاء الفسقة الذين يقطعون ما أمر الله به أن يوصل وينقضون عهد الله بأنهم الخاسرون.

فائدة عن أولي الأرحام:

لقد كان العرب في الجاهلية لا يقيمون وزناً للقرابة من جهة الأم، وبخاصة من لم تكن من العصبية أو من بعض الورثة المعترف بهم على عهدهم، لأنهم كانوا يهتمون بمن تربطهم بهم علاقة تجمعهم في حالات الغزو التي كانت، وما يترتب عليها من دماء وأموال، أما القرابة من جهة الأم فلم يكونوا يعبؤون بها؛ فقد كانت النساء بشكل عام غير ذات حظ عندهم.

فلما جاء الإسلام ربط الناس معاً برباط الإسلام ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَقَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ ﴿١٣﴾ الحجرات/آية ١٣ وربط المرء بقرابته كلها ربطاً واضحاً بإعطاء كلّ ذي حق حقه، فبين العصبات والديات ثم الورثة وفروضهم، كذلك القرابة غير العصبات وغير الورثة وهم ما يسمون "أولي الأرحام" الذين كانوا في الجاهلية بدون اهتمام:

- ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿٧٥﴾ الأنفال/آية ٧٥.
- ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النساء/آية ١.

• «من سرّه أن يبسط عليه رزقه، وينسأ له في أثره فليصل رحمه».

• «الرحم معلقة بالعرش تقول: من وصلني وصله الله ومن قطعني قطعته الله».

فحث الإسلام على صلتهم وحرّم قطعهم وشدّد في ذلك، وأولو الأرحام هم كما قلنا قرابة الرجل من غير عصبته ومن غير ورثته وهم: الخال والخالة والعمة وبنت العم وولد البنت وبنات الأخ وولد الأخت وابن الأخ لأم والعم لأم والجد لأم وما أدلى بسبب لأي واحد من هؤلاء.

وصلة الرحم المحرم فرض للأدلة السابقة.

وصلة الرحم غير المحرم مندوب وذلك لأن عدم جواز الخلوة بغير المحارم وعدم جواز اجتماع المرأة في حياتها الخاصة إلا مع محارمها يصرف الجزم عن صلة الأرحام غير المحارم في الأدلة السابقة. □

دعوة الرسول ﷺ لخالد بن سعيد بن العاص رضي الله عنه

أخرج البيهقي عن جعفر بن محمد بن خالد بن الزبير عن أبيه قال: كان إسلام خالد بن سعيد بن العاص قديماً، وكان أول إخوته أسلم، وكان بدء إسلامه أنه رأى في المنام أنه وقف به على شفير النار (جانبها وحرفها)، فذكر من سعتها ما الله أعلم به، ويرى في النوم كأن أباه يدفعه فيها، ويرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بحقوقه (موقع الإزار والخصر) لئلا يقع. ففزع من نومه، فقال: أحلف بالله إن هذه لرؤيا حق. فلقني أبا بكر بن أبي قحافة رضي الله عنه فذكر ذلك له، فقال أبو بكر: أريد بك خيراً، هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتبعه، فإنك ستتبعه وتدخل معه في الإسلام، والإسلام يحجزك أن تدخل فيها. وأبوك واقع فيها. فلقني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بأجباد، فقال: يا محمد، إلام تدعو؟ فقال: «أدعو إلى الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وتخلع ما أنت عليه من عبادة حجر لا يسمع ولا يبصر ولا يضر ولا ينفع ولا يدري من عبده ممن لم يعبد»!! قال خالد: فإني أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أنك رسول الله، فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسلامه. وتغيب خالد وعلم أبوه بإسلامه، فأرسل في طلبه فأتى به، فأنبه وضربه بمقرعة في يده حتى كسرهما على رأسه، وقال: والله لأمنعك القوت. فقال: خالد إن منعتني فإن الله يرزقني ما أعيش به. وانصرف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يلزمه ويكون معه.

أخرجه ابن سعيد عن الواقدي.. فذكره وفي حديثه: وأرسل أبوه في طلبه من بقي من ولده ممن لم يسلم ورافعاً مولاه فوجده، فأتوا به أباه -أبا أحيحة- فأنبه وبكته وضربه بصريمة في يده حتى كسرهما على رأسه، ثم قال: أتبعك محمداً وأنت ترى خلاف قومه وما جاء به من عيب آلهتهم وعييه من مضى من آبائهم؟ فقال خالد: قد صدق والله واتبعته، فغضب أبوه -أبو أحيحة- ونال منه وشتمه، ثم قال: اذهب يا لكع (تستعمل في الحرق والذم) حيث شئت، والله لأمنعك القوت، فقال خالد: إن منعتني فإن الله عز وجل يرزقني ما أعيش به. فأخرجه وقال لبنيه: لا يكلمه أحد منكم إلا صنعت به ما صنعت به، فانصرف خالد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يلزمه ويكون معه.

وأخرجه ابن سعد عن الواقدي، وذكره في الاستيعاب من طريق الواقدي وزاد: وتغيب عن أبيه في نواحي مكة حتى خرج أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض الحبشة في الهجرة الثانية فكان خالد أول من خرج إليها.

وأخرج الحاكم أيضاً عن خالد بن سعيد أن سعيد بن العاص بن أمية مرض، فقال: لئن رفعني الله من مرضي هذا لا يعبد إله ابن أبي كبشة بمكة أبداً، فقال خالد بن سعيد عند ذلك: اللهم لا ترفعه، فتوفي في مرضه ذلك. وهكذا أخرجه ابن سعد. □

استراتيجيات الإعلام العشر للتأثير في الرأي العام

كتب نعوم تشومسكي، المفكر الأميركي المعروف، مقالاً قيماً حول استراتيجيات وسائل الإعلام للتأثير في الرأي العام، تناول فيه عشر نقاط هامة، ينبغي ملاحظتها وهضمها من قبل كل من هو مهتم بالشأن العام:

- ١- استراتيجية الإلهاء: وتتمثل في تحويل الأنظار عن الأزمات المهمة عبر إذاعة أخبار ثانوية لا قيمة لها، ما يبقى الجمهور بعيداً عن المشاكل الحقيقية، ومنشغلاً على الدوام بمواضيع تافهة.
- ٢- خلق مشاكل وعرض حلول: إذا أرادت النخب السياسية تنفيذ قرار ما يصطدم مع الرأي العام، فإنها تسعى لخلق مشكلة وتراقب ردة فعل الجمهور عليها، ثم تعرض حلولاً للمشكلة المفتعلة أصلاً يكون من ضمنها القرارات المطلوبة، مثلاً خلق أزمة اقتصادية لتمرير تراجع الحقوق الاجتماعية للمواطنين، أو غض الطرف عن بعض أنماط العنف والجرائم حتى يطالب الرأي العام بقوانين أمنية على حساب الحريات!
- ٣- استراتيجية التدرج: وتعتمد على التدرج في اتخاذ الإجراءات المطلوبة في تحقيق سياسة معينة مما يحول دون حصول ثورة على النخبة السياسية الحاكمة فيما لو أصرت على تطبيقها دفعة واحدة.
- ٤- استراتيجية التأجيل: من السهل قبول تضحية مؤجلة، حيث يميل الطبع إلى الأمل والرجاء فيما يخص المستقبل، وهذا من شأنه أن يترك الوقت للجمهور للتعود على فكرة التغيير القادم وقبولها باستكانة إلى أن يحين الوقت، فمثلاً إصدار قرار معين يبدأ العمل به بعد عدة سنوات!
- ٥- سطحية الخطاب: توجيه خطاب سطحي، كمن يتحدث إلى أطفال أو بلهاء فيميع القضية ويحول دون أخذ ما هو مطروح بشكل جدي، وبالتالي لا يستثير الأمر المتابعين كثيراً للوقوف عنده والتصدي له، وبذلك يتم تكييف الرأي العام وتعويده وتمرير المطلوب دون صدام معه.
- ٦- اعتماد خطاب مشاعري: إن إثارة المشاعر والغرائز وخلق مناخ يعتريه الخوف والقلق يعطل قدرة الناس على التفكير النقدي، وبالتالي تتم السيطرة على الرأي العام وتوجيهه لتحقيق استنتاجات معينة تفيد صناع السياسة في اتخاذ الإجراءات التي يرونها مناسبة.
- ٧- إبقاء الجماهير في حالة من الجهل والدونية: الحفاظ على مستوى معين من الجهل لدى الناس هو أمر مهم حتى لا يتمكنوا من تحقيق تفكير يؤهلهم للتفاعل مع قضاياهم بالشكل الصحيح.
- ٨- تشجيع الجمهور على استساعة البلادة: تضفي البلادة على الناس حالة من اليأس والاسترخاء، وإذا كان الجهل يتسبب بعدم إدراك سليم للأحداث، فإن البلادة تؤدي إلى الخمول والاستسلام.
- ٩- ترسيخ حالة الشعور بالذنب: وهو ما يجعل الفرد يشعر أنه هو المسؤول الوحيد عن شقائه، بسبب كسله وقلة قدراته، ما يدفعه إلى الاكتئاب والتكلس بدل الثورة على أوضاعه وتغييرها.
- ١٠- فهم الأفراد ومعرفة ما يعرفون به هم أنفسهم: حيث تُسيّر الشعوب باستراتيجيات «علمية» ومعرفية واسعة تستوعب الشعوب والأفراد وتقوم بتوجيههم من حيث لا يدرون، يساعد في هذا التكنولوجيا الهائلة المتوفرة لدى الأنظمة السياسية والتي تؤثر في واقع الناس بشكل مباشر. □

مميزات نظام الحكم في الإسلام

• يتميز الإسلام بأنه وحي من الله تعالى، ولهذا فإنه يضفي طمأنينة وسكينة في المجتمع عند تطبيقه، إذ إن التزام شرعه عبادة، كما أن الخالق أعلم بأحوال العباد واحتياجاتهم، ويستوي أمام شرعه الناس جميعاً: قويهم وضعيفهم، غنيهم وفقيرهم. فيما تتحاز القوانين الوضعية إلى مشرعها فتتميز بين البشر لصالح أصحاب النفوذ، كما تسبب الاضطراب لدوام تغييرها وتبدلها في صالح رغبات وتوجهات من يمسك بزمام الأمور.

• يتعامل الإسلام مع البشر بطبيعتهم القاصرة عن الكمال، ويتوقع منهم الخطأ، لذلك يتعامل مع هذه الطبيعة قبل وبعد وقوع الأخطاء، سواء أوقعت عمداً أم سهواً، فعمل على صياغة المجتمع على نحو تسود فيه الفضيلة وتتبد فيه الرذيلة، وتشكل فيه التقوى عامل حصانة، إضافة إلى اشتماله على جملة من الأحكام والعقوبات لردع الناس، ولمحاسبتهم عليها بعد وقوعهم فيها، فيما تقتصر الأنظمة الوضعية على وضع قوانين للمحاسبة على الأفعال بعد اقترافها من غير اتخاذ تدابير وقائية لحماية المجتمع. بل باتت الفطنة في البلاد التي تستند إلى القوانين الوضعية تتركز في التلاعب بتلك القوانين للتخلص من العقوبة، ولذلك راجت مهنة المحاماة وكثر المستشارون القانونيون وأصبح التحايل على القانون تجارة رائجة لكل خبير فيها.

• إن أخطر الأخطاء عادة هو ما يقع على يد الحكام والمسؤولين في الدولة وأجهزتها المختلفة في رعاية شؤون الناس وتصريف شؤون الدولة، مما يعتبر تجاوزاً في السلطات الموكلة إليهم. وقد يطال هذا التجاوز النظام وقوانينه بالتحريف والتغيير للخروج من تبعات التجاوزات والأخطاء، وهو أخطر التجاوزات لأنه يفسد النظام فيفقد صلاحه وشرعيته واحترامه لدى معتقيه وأتباعه. وقد يكون التجاوز متمثلاً في سوء تطبيق أحكام النظام وما يترتب على هذا السوء في التطبيق من فساد للدولة والرعية معاً. لذلك حدّد الإسلام طرائق لمنع وقوع هذه التجاوزات احترازاً، ولمعالجتها حال وقوعها. فكانت هناك مسؤولية المساءلة والمحاسبة للمسؤولين في الدولة من قبل الأمة من خلال ممثليها في مجلس الشورى، أو من خلال الأحزاب السياسية فيها، أو من خلال الأفراد عملاً بالأحكام الشرعية المتعلقة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

• عند الخلاف بين الرعية والحكام يرفع الأمر إلى محكمة المظالم التي تلزم الحكام التزام الشرع، وهي أعلى سلطة قضائية في الدولة، لا سلطان ولا سيادة لأحد عليها سوى شرع الله تعالى والتي تستند في عملها إلى قوله تعالى ﴿إِن نَّزَعْنُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾

• إن النظم الوضعية لم تفلح، وفسدت وأفسدت، وها هي تخرج من أزمة لتدخل في أزمة أعظم منها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وأخلاقياً في كل بقعة حلت فيها من هذا العالم، ولهذا يجب على حملة الدعوة أن يعملوا جاهدين لإيجاد نظام الحكم في الإسلام المتعين بنظام دولة الخلافة، وتقديمه للعالم كونه النموذج الوحيد الصالح لحكم البشر. □